مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

المسلمون في الغرب
بريطانيا دراسة حالة

نسخة منقحة و مزيدة

أغسطس ٢٠٠٤

LONDON

Head Office: Third Floor ,46 Grays Inn Road London WCIX8LR
Tel.: (0044) 2074301367,
Fax: (0044) 2074049025

E-mail: gcss@btconnect.com

Brussels

G.C.S.S, A venue de la Renaissance, 10. B-1000 Bruxelles, Belgium.
Tel: (Direct)(+322) 2806152,
Tel: (+322) 2311300.
Fax:(+322) 2310646.
E-mail: a.dethier@worldonline.be

Bahrain

Villa No.2768,Road 2442,Block 324, Juffair, P.O.Box 11505
Tel.:825600
Fax : 825700

E-mail: gcssbh@batelco.com.bh

Cairo

Flat 9, Second floor, 6 Aisha Al-Taymoreya st. Garden City, Cairo Egypt
Tel. 7945949.
Fax : 7923579.

E-mail :.ggi@link.net

UAE

Associate Branch: AL Taa'won Establishment, Ras AL Khaimah, P.O.Box: 565 RAK-UA
Tel.:(009717)2270220 - 2270550
Fax: (009717) 2270440

E-mail: taawon@emirates.net.ae

Website:www.gcss.org.bh

اسم الكتاب

المسلمون في الغرب
بريطانيا دراسة حالة

نسخة منقحة و مزيدة

الناشر
مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر
أغسطس ٢٠٠٤

عدد الصفحات: ٩٩ صفحة
المقاس: ١٧×٢٤ سم

سعر النسخة الورقية: ٢٥ جنيه استرليني
سعر النسخة على **C.D**: ٤٠ جنيه استرليني

المسلمون في الغرب
بريطانيا دراسة حالة

المحور الأول: المسلمون في الغرب ---------- ٤

- جذور الجاليات الإسلامية في الغرب. ---------- ٤
- ملامح تزايد تأثير المسلمين في الغرب.---------- ٥
- المسلمون في الغرب .. وأحداث ١١ سبتمبر. ---------- ٨
- التحديات التي تواجه المسلمين في الغرب و سبل النهوض بأوضاعهم. ---------- ٢٨

المحور الثاني: المسلمون في بريطانيا .. دراسة حالة ---------- ٣٧

- مبررات اختيار بريطانيا كدراسة حالة. ---------- ٣٧
- تاريخ الجالية الإسلامية في بريطانيا. ---------- ٤٠
- الخصائص الديموغرافية للمسلمين في بريطانيا. ---------- ٤٤
- مراحل تطور أوضاع المسلمين في بريطانيا. ---------- ٤٦
- أحداث ١١ سبتمبر.. والجالية الإسلامية في بريطانيا. ----- ٥٢
- التحديات التي تواجه المسلمين في بريطانيا ومؤشرات تحسن أوضاعهم. ---------- ٦٦
- خاتمة. ---------- ٩٦

المحور الأول
المسلمون في الغرب

مثلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حدًا فاصلاً بشأن أوضاع المسلمين في الغرب، فقد أدت إلى استدعاء الميراث العدائي بين الغرب والإسلام، وذكت سنوات عديدة سبقتها من حملات تشويه وتزييف الحقائق من قبل بعض الجهات الغربية تجاهه، وعززت مواقف التيارات اليمينية المتطرفة في الغرب ضد المهاجرين المسلمين، وخيم شبح الصدام الديني بين الإسلام والغرب تأثرًا بالأجواء التي سادت العلاقات بينهما والتي غذتها جهات رسمية وشعبية، حاولت الربط بين الإسلام والإرهاب وصورت أحداث ١١ سبتمبر على أنها اعتداءات من المسلين على الحضارة الغربية، مما جعلهم عرضة لاعتداءات وانتهاكات متعددة لا تتماشى ما زعمه الغرب عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأصدرت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة قوانين تنتقص من حقوق الأقليات خاصة الأقليات المسلمة بدعوى مكافحة الإرهاب، والتي اعتبرت من قبل منظمات حقوق الإنسان مجحفة بحق العرب والمسلمين.

جذور الجاليات الإسلامية في الغرب:

تؤكد جذور الجاليات الإسلامية في الغرب عامة وفي أوروبا خاصة وجود علاقة مباشرة بين هذه الجذور والحقب الاستعمارية السابقة خاصة في القرنين الثامن والتاسع عشر، وهو ما يظهر في جنسية المسلمين الموجودين فيها، فنظرًا لخضوع منطقة جنوب آسيا إلى الحكم البريطاني فقد أصبح معظم المهاجرين المسلمين إلى بريطانيا من أصول باكستانية وهندية وبنجلادشية، أما فرنسا التي كانت تستعمر المغرب والجزائر فإن أكبر جالية إسلامية بها من رعايا هاتين الدولتين، ونظرًا لوجود علاقة سياسية وعسكرية وتاريخية بين تركيا وألمانيا يرجع تاريخها إلى الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تركيا عضوًا في دول المحور خلال الحرب، فإن الغالبية العظمى من الجالية الإسلامية بها من الأتراك "٢.٢ مليون من نحو ٣ ملايين"، وفي هولندا، ينتمي معظم المسلمين إلى سورينام، وفي أسبانيا فإن معظم المسلمين من

ويعود تاريخ تواجد الجالية الإسلامية في أوروبا إلى عام ٧١٠ ميلادية عندما هبط العرب والبربر من شمال أفريقيا واستقروا في شبه جزيرة آيبريا، وكانت للحضارة الإسلامية التي ازدهرت في هذه الفترة أهمية بارزة في النهضة الأوروبية، وخلال القرن التاسع عشر، شجعت الحركات الإصلاحية في الدول الإسلامية على إرسال بعثات من الطلبة إلى الدول الأوروبية لإكمال دراساتهم، والاطلاع على النهضة العلمية والصناعية في أوروبا، ومنذ ذلك الوقت كان للمسلمين تواجدهم الدائم بها، وكانت الموجات الأولى من المهاجرين المسلمين هم عمال، من دول شمال أفريقيا وتركيا والهند وباكستان ولبنان واليمن، اضطروا للهجرة لأسباب اقتصادية.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المسلمين في أوروبا والولايات المتحدة، يصل إلى نحو ٣٥ مليون شخص "غير مسلمي أوروبا في تركيا وقبرص وألبانيا"، منهم حوالي سبعة ملايين في الولايات المتحدة و ١١.٦ مليون في دول الاتحاد الأوروبي، حيث يوجد نحو ٦ ملايين في فرنسا، و ٣ ملايين في ألمانيا، ومليونان في بريطانيا، ونحو مليون مسلم في إيطاليا إضافة إلى ٤٠ ألفًا في السويد و ١٧٠ ألفًا في الدانمارك، و ٢٥٠ ألفًا في بلجيكا، و ٤٨٠ ألفًا في أسبانيا، و ١٠ آلاف في البرتغال، و ٦٩ ألفًا في هولندا، والباقون يتوزعون على دول الاتحاد الأخرى.

ملامح تزايد تأثير المسلمين في الغرب:

وخلال السنوات الأخيرة تزايد تأثير المسلمين على الساحة الغربية، فأصبح لهم مؤسسات خاصة معترف بها من قبل الدول المتواجدين فيها، ففي **الولايات المتحدة** هناك أربع مؤسسات إسلامية كبرى ترعى شؤون المسلمين، **هي:** مجلس الشؤون العامة الإسلامية، والمجلس الإسلامي – الأمريكي. ومجلس العلاقات الإسلامية – الأمريكية، والتحالف الإسلامي –الأمريكي، وفي عام ٢٠٠٠ اجتمعت هذه المؤسسات وأنشأت المجلس الإسلامي الأمريكي للتنسيق

وفي أوروبا برزت الجاليات الإسلامية كأقليات نشطة وبدأت تعبر عن نفسها بقوة، حيث شهدت الفترة الأخيرة تصاعدًا في النشاط الثقافي والاقتصادي والسياسي لها، وظهر هذا بوضوح في تزايد أعداد المساجد والجمعيات والمراكز الثقافية التي أنشئت.

وفي **فرنسا** سمحت الحكومة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٢ بتشكيل مجلس تمثيلي لمسلمي فرنسا، وهو ما اعتبر إضافة نوعية ومكسبًا واضحًا للجالية في فرنسا وأوروبا عامة، فإقامة المجلس يعني الاعتراف بالمسلمين كأقلية دينية ويمنحهم بعض الحقوق الإضافية، وفي مقدمتها الحصول على دعم الحكومة الفرنسية أسوة بالمجالس الدينية الأخرى كاليهود، كما تم تعيين الفرنسية "توقية صايفي" وزيرة للتنمية وهي مسلمة من أصل جزائري.

والحقيقة أن التطور الذي شهده حجم بناء دور العبادة في فرنسا كان كبيرًا، فقد زاد عدد المساجد من ٤ في أوائل الستينيات إلى ٣٣ في أوائل السبعينيات ثم وصل إلى ٩١٢ في أوائل التسعينيات، كذلك زادت أعداد الجمعيات الإسلامية بصورة كبيرة من ٣ جمعيات عام ١٩٦٩ إلى ٦٣٥ جمعية في منتصف الثمانينيات وتجاوزت ٩٠٠ جمعية في التسعينيات.

وفي **ألمانيا** هناك العديد من المنظمات الإسلامية أبرزها الاتحاد التركي – الإسلامي للمؤسسات الدينية المعروف باسم "DitiB" ويعد أكبر منظمة إسلامية في ألمانيا؛ إذ يضم تحت مظلته حوالي ٧٧٦ جمعية إسلامية، والمجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا، واتحاد المراكز الثقافية الإسلامية، وقد نشطت هذه المنظمات في مجال تعزيز الحوار الديني بين المسلمين والمسيحيين في ألمانيا خلال الفترة الأخيرة، وتم تأسيس جمعيات مسيحية – إسلامية على المستويين الإقليمي والمحلي، حيث شهد عام ٢٠٠٣ تأسيس أول مجلس تنسيقي للحوار المسيحي – الإسلامي في ألمانيا.

وفي **النمسا** يوجد المركز الإسلامي في فيينا الذي أنشئ عام ١٩٦٧، بمساندة رابطة العالم الإسلامي وتبرعات المسلمين النمساويين، والهيئة الدينية الإسلامية التي أنشئت عام ١٩٧٩ واعتبرت الممثل الديني للمسلمين في النمسا، وتحتوي على أربع هيئات محلية تنتشر في مختلف الولايات وهي: فيينا، لاينز، جراتس، برجينز، إلى جانب مؤسسات أخرى أهمها الأكاديمية الإسلامية بفيينا التي أنشئت عام ١٩٩٨، والمعهد الأزهري الذي أنشئ عام ٢٠٠٠، كما تعج النمسا بالعديد من الجمعيات والاتحادات الإسلامية التابعة لرعايا الدول الإسلامية المختلفة مثل إيران وباكستان وبنجلادش وجميعها تعمل على نحو مستقل ومنفرد، وغالبًا ما تشرف على المساجد التي تساهم دولها في إنشائها، كما نجحت الجالية الإسلامية بالنمسا في ضمان حقها في استمرار الذبح على الطريقة الإسلامية في ظل قانون حماية الحيوانات الجديد الذي أقره البرلمان خلال شهر إبريل ٢٠٠٤، على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل القوى اليمينية المتطرفة وجماعات الرفق بالحيوان.

وفي **إيطاليا** هناك ما يقرب من ٨٠ مركزًا إسلاميًا وعدد كبير من المنظمات الإسلامية التي تتنوع اهتماماتها، وأبرزها المركز الإسلامي الثقافي في روما، واتحاد الجاليات الإسلامية.

وينقسم المسلمون في إيطاليا إلى عدة فئات، فإلى جانب المهاجرين الذين يحملون الجنسية الإيطالية (نحو ٥٠ ألف) فإن أغلب الجالية الإسلامية تنتمي

وفي **بريطانيا** يضم المجلس الإسلامي – البريطاني الذي يعتبر "محاورًا للحكومة وناطقًا باسم المسلمين" ٣٨ منظمة، **وفي كندا** يركز الكونجرس الإسلامي جهوده في التعريف بالإسلام عبر موقعه على الإنترنت، ويصدر مجلة إلكترونية يصل عدد المشتركين فيها إلى نحو ٣٠ ألف شخص، إلى جانب جهوده في مد جسور التواصل بين الحكومة الفيدرالية والمسلمين في الداخل.

المسلمون في الغرب.. وأحداث ١١ سبتمبر:

وإذا كان ينظر للجاليات الإسلامية في الغرب، في العالمين العربي والإسلامي، على أنها جماعات يتصاعد دورها وتأثيرها على صناعة القرار الغربي لصالح تعزيز التفاهم بين الجانبين في مواجهة جماعات الضغط اليهودية، وأن هذه الجاليات هي جسر للحوار بين الإسلام والغرب وإطار نموذجي للتفاهم المشترك وتصحيح الصور المغلوطة والأنماط الجامدة التي تشكل الوعي الغربي بالإسلام والمسلمين، فإن أحداث ١١ سبتمبر حولت هذه الجاليات إلى موقف الدفاع عن النفس وجعلتها أكثر حاجة إلى الدعم والمساندة العربية والإسلامية حتى تستطيع الحفاظ على حقوقها ومكتسباتها، ومن هنا تتضح أهمية المجالس الإسلامية السابقة في ضوء الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحسين صورة الإسلام السلبية لدى الغرب، **وهذا يتوقف على عدد من الاعتبارات، أبرزها:**

١- الصورة الذهنية المسبقة عن المسلمين والمجتمعات الإسلامية لدى الغرب، والتي تروج لها وسائل الإعلام المعادية.

٢- التجارب الفردية في المجتمعات الغربية والمتعلقة بالمسلمين أو ببلادهم ومجتمعاتهم، سواء عن طريق الزيارات السياحية أو التعليقات على الأحداث والسلوكيات في العالم الإسلامي.

٣- سلوك الأقليات الإسلامية، سواء فيما بينها، أو في علاقتها بالمجتمعات الغربية، ويدخل في ذلك أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الإسلامية المهاجرة، ويضاف إليها الزائرون والسائحون من الدول الإسلامية في الغرب.

وفي ضوء ذلك فإن استثمار النشاطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للجاليات الإسلامية في الغرب عمومًا وأوروبا على وجه التحديد في تكوين "لوبي" قوي يدافع عن مصالحها وعن القضايا الإسلامية هو أمر شديد الأهمية في الوقت الراهن بالنظر إلى جملة **التحديات والاعتبارات الآتية:**

أولاً: تحتل أوروبا المرتبة الثالثة بعد كل من آسيا وأفريقيا من حيث عدد المسلمين بها، ففي الوقت الذي تحتضن فيه آسيا ما نسبته ٦٤.٧% من مسلمي العالم الذين يقدر عددهم بنحو ١.٤ مليار نسمة وتحتضن أفريقيا ٢٦.٧% منهم فإن أوروبا بها ٨.١% من مسلمي العالم أي ما يقرب من ٩٦ مليون نسمة، بما في ذلك مسلمو تركيا وألبانيا وقبرص، يشكلون نحو ١٢.٩% من إجمالي سكان أوروبا، وتذهب بعض المصادر إلى أن العدد الحقيقي للمسلمين في دول الاتحاد الأوروبي هو ١٥ مليون نسمة وليس ١١.٦، وذلك في ظل وجود نسبة كبيرة من المسلمين المقيمين بصورة غير مشروعة في هذه الدول، وعلى الرغم من تزايد عدد المسلمين في أوروبا إلا أنهم لم يتمكنوا من أخذ موضعهم اللائق سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا في هذه المجتمعات، فمازالت العديد من الدول مثل فرنسا ترفض الاعتراف بالدين الإسلامي كدين رسمي أسوة بالديانتين المسيحية واليهودية، كما ترفض العديد من الحكومات الأوروبية الأخرى منح الجالية الإسلامية وضع الأقلية الدينية

ثانيًا: التصاعد غير المسبوق في موجات العنف والتمييز ضد الجاليات الإسلامية في الغرب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وهو ما تؤكده تقارير المنظمات الحقوقية الغربية والإسلامية، فعلى سبيل المثال أكد التقرير الصادر عن منظمة "هيومان رايتس ووتش" الحقوقية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٢، أن أعمال العنف وجرائم الكراهية والتمييز ضد العرب والمسلمين تزايدت بنسبة ١٧٠% في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر أي بمقدار ١٧ ضعفًا، وذلك من ٢٨ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨١ حالة. في عام ٢٠٠١، وأن المنظمات العربية والإسلامية تلقت خلال عام ٢٠٠١ أكثر من ٢٠٠٠ بلاغ عن مضايقات وأعمال عنف وغيرها من الأفعال التي تنطوي على التمييز.

وفي تقرير أعده المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا في ديسمبر ٢٠٠٢ أكد المجلس أن الجالية الإسلامية بها تتعرض لمضايقات متزايدة نتيجة أحداث ١١ سبتمبر، ولم تقتصر الانتهاكات على المواطنين من ذوي التوجهات المتطرفة، بل امتدت إلى الممارسات الحكومية الألمانية، حيث قام وزير الداخلية الألماني بحظر نشاط ٣٩ جمعية إسلامية وغلق المساجد التابعة لها، فضلاً عن تفتيش مساجد أخرى، كما أطلق قادة حزب التجمع المسيحي الديمقراطي المعارض بيانات سياسية تطالب بإخراج المسلمين وإبعادهم عن ألمانيا.

وقد تصاعدت عمليات المداهمة والتفتيش التي تتعرض لها الجالية الإسلامية خلال الفترة الأخيرة إلى الدرجة التي وصلت إلى مداهمة الشرطة لمسجد التقوى في مدينة فرانكفورت في شهر يوليو ٢٠٠٤ بعد إخبار فتاة تبلغ من العمر ٩ أعوام أحد مدرسيها بأن القائمين على المسجد يعرضون مشاهد عنف

وفي النرويج تصاعدت موجة العداء للإسلام والمسلمين بدرجة عنصرية غير مسبوقة، فعلى سبيل المثال طالب "حزب التقدم" وهو حزب يميني متطرف يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٤ بحظر الإسلام كفكر في أوروبا ومعاقبة من يمارسون شعائره، وزعم الحزب أن الإسلام دين غير قانوني ينبغي معاقبة من يعتنقه مثل النازية تمامًا، معتبرًا أن القرآن الكريم لا يختلف في شيء عن كتاب "كفاحي" للزعيم النازي أدولف هتلر، وقد نسبت صحيفة داجيلا ديت النرويجية إلى رئيس الحزب في مدينة كريستيان ساند النرويجية هالفور هولاس قوله: "إن حزب التقدم ليس وحده الذي يطالب بحظر الإسلام فهذه الفكرة راسخة في البلدان الإسكندنافية قاطبة، إننا الآن نستورد أشخاصًا يمارسون ديانة بالطريقة نفسها التي مورست بها شعائرها منذ ظهور الإسلام قبل أكثر من ١٤ قرنًا"، مضيفًا: "إن الحرية التي نتمتع بها في النرويج قد تسلب منا إذا لم نبدأ في التعامل بشكل مختلف مع المهاجرين المسلمين في البلاد"، وكانت نائبة رئيس الحزب كارينا أودنايس أشد تطرفًا؛ إذ طالبت النرويج وأوروبا باتخاذ إجراءات لإعلان عدم قانونية الإسلام كأيديولوجية ومعاقبة معتنقيه بالطريقة نفسها التي تم التعامل بها مع النازية، مدعية أن الإسلام حض المسلمين على قتل جميع "الكفار"، وأنه بالطريقة التي يمارس بها يمثل تهديدًا لنظامنا الاجتماعي وأسلوب حياتنا.

وفي نفس الإطار أفاد تقرير صادر عن المرصد الأوروبي للظواهر العنصرية والمعادية للأجانب، نشر في مايو ٢٠٠٢ أن المسلمين في الاتحاد الأوروبي يتعرضون لاعتداءات متزايدة منذ أحداث ١١ سبتمبر، وقال المرصد: "إن المجموعات الإسلامية وغيرها تتعرض لاعتداءات متزايدة، وانتشر بين الناس إحساس قوي بالخوف عزز الأفكار المسبقة، وأن الوضع في هولندا يثير القلق، حيث سجل عدد كبير من الحوادث، وأن المحجبات يتعرضن لعنف كلامي متزايد جعل العديد منهن يعدلن عن ارتداء الحجاب حين يخرجن، كما كان هناك هجوم على مدارس إسلامية ومساجد، وأن الدانمارك شهدت ارتفاعًا كبيرًا في العنف ضد المسلمين، سواء الجسدي منه أو الكلامي، لاسيما التهديدات بالقتل، وأن وسائل الإعلام الأوروبية مليئة بالأفكار السلبية عن المسلمين، وراجت رسائل أو تهديدات معادية للمسلمين على الإنترنت، وارتفعت مشاعر الحذر حيال المسلمين في فرنسا، ولوحظ تبدل في الموقف حيال المسلمين في إيطاليا، ولاسيما في مناطق الشمال والوسط، حيث يتمتع اليمين المتطرف بحضور قوي، وفي أسبانيا ازدادت مشاعر العداء ضد المسلمين المغاربة، ورغم أن حالات العنف الجسدي كانت نادرة في ألمانيا إلا أن الاعتداءات الكلامية سجلت ارتفاعًا كبيرًا"، وفي تقريره السنوي الصادر في إبريل ٢٠٠٢ عن أوضاع الحقوق المدنية للمسلمين في أمريكا خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٠١ حتى مارس ٢٠٠٢ أكد مجلس العلاقات الإسلامية – الأمريكية في واشنطن المعروف باسم "كير" أن حالات التمييز ضد المسلمين في الولايات المتحدة قد ارتفعت بمعدل ثلاثة أضعاف عن عام ٢٠٠١"، مما يشير إلى تردٍ واضح في حقوقهم المدنية، وأشار التقرير إلى وجود شعور متزايد في أوساط المسلمين الأمريكيين بعدم دستورية العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية منذ أحداث ١١ سبتمبر ضد بعض المسلمين ومؤسساتهم؛ لأنها قامت على التمييز العرقي، موضحًا أنه خلال تلك الفترة تلقى ١٩٦ شكوى انتهاكات حقوق مدنية للمسلمين والعرب، و ١٧١٧ حادثة تمييز من بينها ٥٢٥ شكوى غير مرتبطة بهذه الأحداث، وأن

وكشف استطلاع لآراء المسلمين في الولايات المتحدة أجراه المجلس أواخر أغسطس ٢٠٠٢ في ذكرى مرور عام على أحداث ١١ سبتمبر عن تعرض ٥٧% من مسلمي أمريكا للتمييز، وأن ٨٧% منهم يعرفون مسلمًا واحدًا على الأقل تعرض للتمييز خلال هذه الفترة، كما أكد ٤٨% من المشاركين في الاستطلاع أن حياتهم تحولت إلى الأسوأ في العام التالي للهجمات، وأن أكثر أنواع التمييز التي تعرض لها مسلمو أمريكا كانت الإساءات اللفظية ثم الملاحقة الدينية والعرقية، ثم التمييز في أماكن العمل، في حين رأى ٦٧% من المشاركين أن الإعلام الأمريكي زاد من تحيزه ضد الإسلام والمسلمين، وأكد ٤٥% منهم أن وكالة "فوكس نيوز" الإعلامية هي أكثر وسائل الإعلام تحيزًا ضدهم. وفي تقريره السنوي الذي صدر مطلع شهر مايو ٢٠٠٤ قال مجلس العلاقات الإسلامية . الأمريكية إن ٩٣% من الجرائم ارتكبت بدوافع عنصرية في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٣، معظمها ضد العرب والمسلمين، وذلك مقابل ٤٧ جريمة في عام ٢٠٠٢، مشيرًا إلى أن حالات التمييز والعنف التي يتعرض لها المسلمون والعرب في أمريكا زادت بنسبة ٦٩% في عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢، ووفقًا للتقرير الذي أصدرته جامعة ميتشجان الأمريكية ونشرته صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٩ يوليو ٢٠٠٤ فإن ١٥% من العرب المقيمين في مدينة ديترويت الأمريكية قد تعرضوا لمضايقات أو تهديدات منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وأن عددًا كبيرًا منهم يرغب في أن يفهمهم الأمريكيون بصورة أفضل.

وأوضح التقرير أن أكثر صور الانتهاكات كانت تعرضهم لتعبيرات عنصرية مثل "عد من حيث أتيت"، فضلاً عن التمييز الوظيفي والانتهاكات الجسدية المختلفة، كما أكد أن ٤٢% ممن جرى عليهم المسح من المسلمين العرب في ديترويت – وهي المنطقة التي تشهد أكبر تركز للعرب الأمريكيين

وفي استطلاع آخر للرأي أجرته مؤسسة "زغبي" الدولية وكلية "هاميلت.ون" في نيويورك نشرت نتائجه في شهر مايو ٢٠٠٢ أكد أن واحدًا من كل أربعة مسلمين في أمريكا تعرض للتمييز والتحرش أو الاعتداء منذ أحداث سبتمبر، كما كشف الاستطلاع أن ما يتعرض له المسلمون في أمريكا من إساءات زاد إلى ثلاثة أمثاله.

وقد عبر مقال نشرته صحيفة "ذي نيشن" يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٤ تحت عنوان "إذلال المسلمين في الولايات المتحدة" عن الأوضاع التي تعيش فيها الجالية الإسلامية هناك بعد أحداث ١١ سبتمبر قائلة: "إن الهواجس الأمنية التي تجتاح السلطات الأمريكية حيال المسلمين في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر تتعزز بصورة مستمرة بسبب صدور تقارير عن احتمال أن يقوم تنظيم القاعدة بشن هجوم داخل البلاد، حيث تستجوب السلطات مئات المسلمين بشكل تعسفي، وهو ما يعد وصمة عار على المجتمع الأمريكي ككل؛ لأنها جعلت هؤلاء الأفراد محلاً للاشتباه بين جيرانهم وزملائهم في العمل وعززت الآراء التي تذهب إلى أن المسلمين يعيشون في رعب داخل الولايات المتحدة، كما أنها أسفرت عن إحجام كثير من المسلمين عن التردد على المساجد أو المؤسسات الخيرية خشية أن يتحرش عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي لهم، علاوة على سوء معاملة المسلمين الذين يقومون بزيارة الولايات المتحدة، حيث يعاملون على أنهم فئة منفصلة وعادة ما يتعرضون إلى استجواب مكثف أثناء تواجدهم في المطارات، ويتم احتجاز المئات منهم وتعذيب الكثيرين بزعم وجود قصور في تأشيرات السفر والهجرة.

وقالت الصحيفة في مقالها إنه إذا كان لواشنطن الحق في اتخاذ تدابير وقائية ضد أي هجوم إرهابي محتمل، فإنه يتعين أن تقوم بذلك في إطار احترام القيم المعترف بها، لأن أي تحامل على المجتمع المسلم بها ينظر إليه عادة على

وفي **أسبانيا** تدرس السلطات تعديل قانون الحريات الدينية المعمول به، بحيث يسمح مستقبلاً بفرض رقابة أكبر على المساجد وأئمتها، وذلك على خلفية الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة مدريد في شهر مارس ٢٠٠٤.

وفي **فرنسا** كشف استطلاع أجري خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٣ عن زيادة المشاعر المعادية للمسلمين منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ إذ اعتبر ٧١% من ٤٠٠ شاب شملهم الاستطلاع أن فرنسا أصبحت أكثر عداء للمسلمين، واعتقد ٦١% منهم أن العنصرية ضد مواطني شمال أفريقيا في فرنسا – ومعظمهم من تونس والمغرب والجزائر – قد ازدادت، بينما رأى ٩٣% من الشباب أن العنصرية أكثر انتشارًا حاليًا في فرنسا.

والحقيقة أن مظاهر معاداة المسلمين في فرنسا تتضح في مؤشرات متعددة منها أعداد المسلمين في السجون الفرنسية، والتقارير الاستخباراتية المستمرة التي تحذر من خطر هؤلاء واحتمال قيامهم بعمليات إرهابية في البلاد، وهو ما يسهم كثيرًا في تصاعد أعمال العنف والتمييز ضد أفراد الجالية، فعلى سبيل المثال أكدت مجلة "سبكتيتور" يوم ٢٠٠٤/٧/١ أن نسبة الأجانب في السجون الفرنسية تتراوح ما بين ٤٠ و٨٠% تنتمي الغالبية العظمى منهم إلى المهاجرين المسلمين من شمال وغرب إفريقيا، وأشارت إلى أن هذه النسبة المرتفعة للمسلمين في السجون الفرنسية تعود إلى عدة أسباب **أبرزها:** أن فرنسا كانت أقل نجاحًا في دمج المهاجرين إليها، ووجود مستويات عالية من كراهية الأجانب أو مشاعر التحامل العنصرية، وصرامة القوانين المنظمة لسوق العمل في البلاد، ويعني ما سبق أن هناك ما بين ٢٥ ألف و٥٠ ألف مسلم في السجون الفرنسية من إجمالي عدد المسجونين البالغ نحو ٦٠ ألف شخص.

ومـن المؤكـد أن انتمـاء غالبيـة المسـجونين فـي السـجون الفرنسـية للجاليـة الإسـلامية يعتبـر داعيًـا للشـعور بـالقلق فـي إطـار الوضـع العالمي الـراهن من ناحيـة وفـي إطـار الخلفيـات الحقيقيـة التـي تقف وراء هـذا الوضـع مـن ناحيـة أخـرى، حيـث تـأتي هـذه النسـبة خلاصـة لسياسـات التمييـز والتهمـيش التـي يتعرض لها المسلمون في فرنسا، ووفقًا لما جاء في كتاب " Le'Islam dans les prisons" "الإسـلام داخـل السـجون" الـذي ألفـه عـالم الاجتمـاع الفرنسـي "فرهـاد خوسـروخفار" فـإن الأصـولية الإسـلامية لا توجـد بشـكل واضـح بـين المسجونين المسلمين الشباب الذين يشعرون بالسخط؛ فمعظمهم ليسوا شديدي التدين أو أصوليين، حيث يبدو واضحًا أن فرنسا قد نجحت في إضفاء الطابع العلمـاني علـى الأجيـال الشـابة مـن المسـلمين، ولكنهـا لـم تسـتبدل الأخـلاق الإسلامية الراسخة لدى هؤلاء بأي شيء آخر، وهو ما أدى بهم إلى حالة من الفـراغ والخـواء والجمـود الفكـري والتشـتت الثقـافي مـا بـين ثقـافتهم الإسـلامية والثقافة الغربية، وأوضح أن المسلمين في السجون الفرنسية عبروا عن شعورهم بـأن المجتمـع الفرنسـي غير عادل، ورغم اعترافهم بـالجرائم المتهمين بارتكابها فإنهم يبررون ذلك كانتقام من هذا المجتمع أو على الأقل نتيجة طبيعية لما يقع عليهم من ظلم.

وفـي نفـس السـياق، تتعمـد السـلطات الفرنسـية تسـريب بعـض التقـارير التـي تتحـدث عـن الخطـر الإسـلامي وتصـاعد موجـات التطـرف بـين أفـراد الجاليـة الإسلامية بالبلاد، كان آخرها التقرير الذي نشرته صحيفة أوبزرفر البريطانية يوم ١١ يوليو ٢٠٠٤ نقلاً عن صحيفة لوموند الفرنسية وتضمن تحذيرات من تحول ٣٠٠ تجمع سكاني في فرنسا إلى جيتوهات يعيش فيها ٢ مليون مسلم على حافة التطرف الإسلامي، وقال التقرير إن بعض المساجد في فرنسا مثل مسجد السلام " قد تحولت إلى معقل للأصوليين الإسلاميين وأماكن محتملة لتجنيد الإرهابيين" وادعى أن أحاديث تليفونية تجرى بين الموجودين في هذا المسجد و"المرشدين" الدينيين في مكة بالسعودية تتضمن أسئلة عن الحياة اليومية للجالية الإسلامية في فرنسا منها سؤال وجهه أحد أفراد الجالية يقول

كما ذكر تقرير الاستخبارات الفرنسية أن تعدد الزوجات بين أفراد الجالية الإسلامية في فرنسا هو أمر شائع وأن معاداة السامية في حالة تزايد، مدعيًا أن الدعاة المسلمين يعملون بجد، وأن نشرهم للمبادئ الأصولية يأتي بثمار خالصة بين الشباب والأطفال.

والحقيقة أن التجمعات السكانية التي تحدث عنها التقرير هي حقيقة تعكس سياسة التمييز والتهميش ضد الجالية الإسلامية في فرنسا، فهذه التجمعات متواضعة المستوى أنشأتها الحكومة الفرنسية عن عمد – وفقًا لما تذهب إليه الأوبزرفر في عددها المشار إليه – لأنها كانت رخيصة في بنائها عندما دفعت الحاجة هذه الحكومة إلى استيراد عمالة رخيصة جاءت معظمها من المسلمين المغاربة، وبدلاً من أن تعمل الحكومة الفرنسية على تنمية وتحديث هذه التجمعات فإنها تدعي أنها تحولت إلى "أوكار" للمتطرفين.

وفي **أستراليا**، أفادت دراسة نشرت في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ أن مشاعر العداء للإسلام تتزايد هناك، حيث يعتبر العديد من الأشخاص أن المسلمين غير قادرين على التكيف مع المجتمع الغربي، وتظهر الدراسة أن غالبية الأستراليين لا يرغبون في الزواج من مسلم أو مسلمة، حيث قال ٥٤% من الأشخاص الذين شملتهم الدراسة أن ذلك سيزعجهم، وتدل نتائج الدراسة بوضوح على أن تنامي مشاعر العداء للإسلام مرتبط بالأحداث الأخيرة وصورة المسلمين في وسائل الإعلام واشتداد النفور تجاه الإسلام في الغرب، والربط بين الإسلام والتمييز ضد المرأة.

وتمثل **قضية الحجاب** مؤشرًا آخر على التمييز الذي يعانيه المسلمون في الغرب، فرغم ادعاء الدول الأوروبية بالسماح بحرية الأديان، إلا أنها تتجاهل ذلك، فقد عبرت الحكومة الفرنسية في أكتوبر ٢٠٠٣، عن معارضتها لارتداء الطالبات المسلمات الحجاب الشرعي في المدارس، وقالت إنها ستمنع مثل هذا

وقد أثيرت قضية الحجاب في أكثر من بلد أوروبي مع تزايد عدد المهاجرين المسلمين إلى تلك البلدان، ورغم اعتراف الدول الغربية قاطبة بتعرض الجاليات الإسلامية فيها لحملات تشويه وتمييز، إلا أنها تتحمل مسؤولية ذلك، فالإجراءات التي تتخذها سواء لمراقبة هذه الجاليات أو التنصت على مكالماتهم تعزز الشك فيهم من جانب المواطنين والمقيمين، وتعطي إيحاء بأنهم عناصر غير مرغوب فيها.

ويمكن القول إن الاعتداءات والانتهاكات التي تتعرض لها الجاليات الإسلامية في الغرب تأتي نتيجة للحملة ضد "الإرهاب"، وبالتنسيق والتشاور بين الولايات المتحدة والعديد من دول أوروبا في هذا الخصوص، بل ويعتقد كثير من المراقبين أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية لا تتوانى بدورها عن تضخيم خطر الجماعات الأصولية الموجودة في دول أوروبا لدفع هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد الجاليات الإسلامية المقيمة بها، من هذه الإجراءات: السماح بالتنصت الإلكتروني ومراقبة الاتصالات عبر الإنترنت، وتفتيش البيوت والمكاتب من دون إعلام أصحابها مسبقًا، وقد شهدت بريطانيا حملات مداهمة كثيرة في هذا الإطار بما في ذلك السماح باحتجاز المشتبه في أنهم إرهابيون أو أن لهم علاقة بالإرهاب، وهو ما يخالف صراحة المادة الخامسة من اتفاقية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي لا تجيز عمليات الاعتقال أو الحجز، والتي أصبحت جزءًا من القانون البريطاني عام ٢٠٠٠، وقد أضافت الحرب الأمريكية على "الإرهاب" سببًا آخر لتوتر العلاقات بين الجاليات الإسلامية في الغرب والمسلمين عمومًا من ناحية والغرب من ناحية أخرى؛ حيث أدت هذه الحرب والتي شملت حتى الآن بلدين مسلمين هما أفغانستان والعراق إلى تضاؤل فرص تعزيز الحوار بين الإسلام والغرب وأثرت

فيما أظهر استطلاع للرأي أجراه المعهد العربي – الأمريكي ونشرت نتائجه يوم ٢٤ يوليو ٢٠٠٤ تراجعًا ملحوظًا في شعبية الولايات المتحدة في العالم العربي بسبب غزو العراق وتحيزها ضد القضية الفلسطينية وهما ما أديا – وفقًا للاستطلاع – إلى زيادة خطر الإرهاب وتقليل فرص الإصلاح الديمقراطي في المنطقة، حيث انهارت شعبية الولايات المتحدة في مصر لتصل إلى ٢% فقط وفي السعودية ٤% وفي المغرب ١١% وفي الإمارات ١٤% وفي الأردن ١٥% وفي لبنان ٢٠% وتمثل هذه النتائج تراجعًا ملحوظًا عن استطلاع مماثل قام به المعهد عام ٢٠٠٢ في نفس الدول السابقة، حيث كانت نسبة من ينظرون للولايات المتحدة بشكل إيجابي تصل إلى ٣٨% في المغرب و٣٤% في الأردن.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن أوضاع الجاليات الإسلامية في الولايات المتحدة وفي العديد من الدول الغربية لا زالت رهينة أحداث ١١ سبتمبر، خاصة مع استمرار حالة الشك في هذه الجاليات، ومن المؤشرات على ذلك الترحيل الجماعي للمهاجرين المسلمين لمجرد الاشتباه في تأييدهم للإرهاب، إضافة إلى القيود المفروضة على هؤلاء في المطارات والمضايقات التي يتعرضون لها في أماكن العمل.

ثالثًا: الدور القوي الذي تلعبه جماعات الضغط اليهودية في المجتمعات الغربية لحماية مصالح إسرائيل وفي نفس الوقت الإضرار بالمصالح العربية

أما إمبراطورية "نيو هاوس" الإعلامية التي تمتلك ١٢ محطة تلفزيونية و ٨٧ نظام كوابل تلفزيونية و ٢٤ مجلة قومية و ٢٦ صحيفة يومية وملحق الأحد لصحيفة "Parade" التي توزع رقمًا يزيد على ٢٢ مليون نسخة، فإنها تدين بالولاء لإسرائيل. إضافة إلى ذلك تخضع العديد من الصحف الأمريكية العملاقة مثل "نيويورك تايمز" و "وول ستريت جورنال" لتأثير اليهود، فالأولى التي أسسها كل من جورج جونز وهنري ريموند عام ١٨٥١ اشتراها الناشط اليهودي "أدولف أوكس" الذي يحتل حفيده "آرثر أوكس" منصب رئيس الهيئة التنفيذية للصحيفة وناشرها، ونفس الوضع بالنسبة لصحيفة "الواشنطن بوست" التي أسسها "استيلسن هاتشينز" عام ١٨٧٧ واشتراها اليهودي "يوجين ماير" بقيمة زهيدة في مزاد علني إثر إعلانها الإفلاس بسبب تحول المعلنين عنها بتأثير يهودي. أما صحيفة "وول ستريت جورنال" التي توزع مليوني نسخة

وفي مجال نشر الكتب تسيطر جماعات الضغط الصهيونية على دور النشر والتوزيع الرئيسية في البلاد وهي: "راندوم هاوس" و "سيمون وشاستر" و "تايم وايز تريد جروب"، وفي مجال التلفزيون يرأس اليهودي "ميشيل إيزنر" المجلس التنفيذي لمؤسسة وولت ديزني وهي شركة تمتلك تلفزيون "وولت ديزني" وتلفزيون "تاتشستون" وتلفزيون "بوينا فبستا" وشبكة كوابل يشترك بها ١٤ مليون شخص، كما يرأس اليهودي جو روبرت مجموعة "وولت ديزني بكتشر" التابعة لمؤسسة "وولت ديزني"، وتمتلك هذه المؤسسة شبكة التلفزيون "ABC" التي تملك بدورها عشر محطات تلفزيونية في أسواق كبيرة مثل نيويورك، إضافة إلى ٢٢٥ محطة تلفزيونية أخرى تنتسب إليها. أما مؤسسة "تايم وارنر" فيرأس مجلس إدارتها والهيئة التنفيذية لها اليهودي "جيرالد ليفين"، أما شركة "ميوزيك" وهي أكبر شركة شرائط كاسيت في العالم فيرأسها اليهودي "داني جولدبيرج"، ويدير اليهودي "ميشيل شلهوف" فرع مؤسسة سوني اليابانية في الولايات المتحدة، وتسيطر هذه الجماعات كذلك على الإنتاج السينمائي الأمريكي وتحمل أفلامًا أمريكية كثيرة تأييدًا للمبادئ والأفكار الصهيونية، وفي الوقت ذاته تشويهًا لصورة العرب والمسلمين.

ولا يختلف الوضع كثيرًا في بريطانيا؛ حيث يسيطر اللوبي اليهودي على وسائل الإعلام هناك، ويمتلك روبرت ميردوخ (أيضًا) ٤٠% من وسائل الإعلام بها من بينها صحف رئيسية في البلاد، وأهم هذه الصحف "التايمز"

وفي **فرنسا** يسيطر اللوبي اليهودي على ٨٥% من وسائل الإعلام، حيث يملكون أربع محطات إذاعية رئيسية وعشرات المحطات المحلية وأربع مجلات أسبوعية ونصف شهرية وقناتين تلفزيونيتين وعشرات المواقع على الإنترنت. وفي كندا تضاعف نفوذ اللوبي اليهودي سياسيًا وإعلاميًا، حيث يمتلك اليهودي الكندي "إسرائيل أسبير" مؤسسة "كانويست" الإعلامية الضخمة التي تصدر بدورها ١٣٠ صحيفة منها ١٤ صحيفة يومية تصدر في أهم المدن الكندية، ومن أهم هذه الصحف صحيفة "فيننشال بوست". وفي استراليا وروسيا يتكرر نفس المشهد، حيث تسيطر إمبراطورية روبرت ميردوخ على ٧٥% من الصحف اليومية وعلى حوالي ٨٠% من شبكات التلفزيون المشفرة في استراليا، ومن أبرز هذه الصحف صحيفة "ذا استراليا"، وفي روسيا يمثل راديو "صدى موسكو" الناطق الرسمي باسم إسرائيل ويديره "الكسي فنيديكتوف" اليهودي المؤيد لكل السياسات الإسرائيلية والمعادي لكل ما هو عربي وإسلامي، ويعد اليهودي "فلاديمير يوزنز" أحد أشهر مقدمي البرامج التلفزيونية في روسيا، ويمتلك الملياردير اليهودي الروسي الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية بوريس بريزوفسكي القناة الأولى بالتلفزيون الروسي.

وثمة ملاحظة هامة هي أن المخطط الصهيوني للسيطرة على وسائل الإعلام الغربية يتركز بصفة أساسية في العواصم الدولية الهامة وهي (واشنطن وباريس ولندن وموسكو) بجانب قوى دولية كبرى أخرى مثل استراليا وكندا، ويهدف هذا المخطط للسيطرة على وسائل الإعلام في الصين ومنطقة جنوب شرق آسيا.

ويعمل اللوبي الصهيوني من خلال هذه الوسائل على تحريض الغرب ضد المسلمين، فعلى سبيل المثال عبر ما يسمى "بالكونجرس اليهودي العالمي" عن مخاوفه من تزايد أعداد المسلمين في أوروبا، حيث أعد ورقة تحت عنوان "تنامي الإسلام في أوروبا" في عام ٢٠٠١، جاء فيها: "اليوم يتمتع الدين

وفي نفس السياق نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية تقريرًا يوم ٢٠٠٤/٧/٢١ يدعى ارتباط المسلمين في أوروبا بالمنظمات الإرهابية وأفادت الصحيفة نقلاً عن تقرير سري لوزارة الخارجية الإسرائيلية أن معظم دول أوروبا تنظر إلى وجود "المسلمين المتطرفين" على أراضيها باعتباره تهديدًا لأمنها ولمجتمعها، وأن المعطيات الديموغرافية تتوقع زيادة كبيرة سريعة في عدد المسلمين ووزنهم النسبي في دول أوروبا بسبب تواصل الهجرة إلى هذه الدول والزيادة الطبيعية الناتجة عن الإنجاب، محذرًا من أن ذلك يعزز من تأثير المسلمين على بلورة صورة أوروبا في المستقبل، وأن الدول الأوروبية فشلت في مواجهة ظاهرة "العرائس المستوردة" من دول إسلامية للزواج بشباب مسلمين يعيشون في أوروبا ويرفضون الزواج من النساء الغربيات اللاتي تعرض للانحلال الأخلاقي.

وادعى التقرير تعاظم القلق الأوروبي من الإسلام والمسلمين بعد أحداث ١١ سبتمبر، خاصة مع تقوقع قطاع واسع من المسلمين في أوروبا داخل جالياتهم وقيامهم بإنشاء مؤسسات جماهيرية ودينية وإثنية خاصة بهم ووجود عشرات المنظمات المتأثرة بأيديولوجيات إسلامية متطرفة والتي تنشط في أوروبا وتنقل رسائل متطرفة إلى رعاياها في مختلف أنحاء أوروبا عبر مساجد لا تخضع للرقابة، وأن الشباب الذين يتلقون هذه الرسائل يشكلون مستودعًا للتجنيد للقيام بعمليات إرهابية تحت شعار "الأخوة والمصير المشترك".

ويظهر تأثر اللوبي الصهيوني كذلك في قيام بعض الساسة والمثقفين الأوروبيين الموالين لإسرائيل بالهجوم على الإسلام وتشويه صورة المسلمين، فعلى سبيل المثال، شن عضو البرلمان النرويجي كارل هاكن والذي يتزعم

كما تطاول عضو البرلمان على الرسول صلى الله عليه وسلم قائلاً: "إنه لا يرى أي وجه شبه بين المرتكزات التي انطلقت منها الديانتان المسيحية والإسلامية خاصة ما يتعلق بالجوانب المعنوية ومبادئ العدل والمساواة، فالمسيحية تولي اهتمامًا عظيمًا للأطفال يجسد ذلك قول المسيح دع الأطفال يأتون إلي" ، مضيفًا "لا أعلم أن محمدًا قال مثل ما قاله المسيح بشأن الأطفال"، واستطرد ساخرًا: "إن محمدًا ربما قالها بطريقته الخاصة وهي دع الأطفال يأتون إلي كي استخدمهم في حربي وقتالي لإقامة العالم الإسلامي، ولذلك نجد الأطفال في المجتمعات الإسلامية يستخدمون في العمليات الانتحارية، بل إن الأمر بلغ أبعد من ذلك عندما تأثر الوالدان بتلك التعاليم حتى أنهما يشعران بالفخر والشرف عندما يقوم طفلهما الصغير بعملية انتحارية".

وذلك في إشارة منه إلى العمليات "الاستشهادية" التي ينفذها بعض الفلسطينيين ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقد ظهرت ميول هاكن الصهيونية عندما حذر من أن خسارة إسرائيل لـ "حربها" مع الفلسطينيين ستقود إلى انحسار وجودها في منطقة الشرق الأوسط وخضوع أوروبا باستسلامها للمد الإسلامي، قائلاً: " إن إسرائيل بوابة لصد الإرهابيين عن أوروبا، وسقوطها في المعركة يعني سقوط أوروبا كاملة في أيدي الإرهابيين، ولذلك فهي تقاوم بكل ما أوتيت من قوة لقطع الطريق والقضاء عليهم، وأنه يجوز لها في إطار ذلك استخدام "أي وسيلة" ممكنة للدفاع عن نفسها وترسيخ استقرارها وأمنها، أما الأوربيون

وقد ألقت انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت في شهر يونيو ٢٠٠٤ الضوء على المخطط الذي يقوم به اللوبي الصهيوني لإرهاب أي أصوات أوروبية تتبنى آراء معتدلة حول القضايا الإسلامية وإجهاض الجهود التي تقوم بها الجاليات الإسلامية لكسب تأييد الرأي العام الأوروبي لهذا الغرض، حيث أكد كريستوف أوبرلين رئيس لائحة "أوروبا – فلسطين" الفرنسية التي خاضت انتخابات البرلمان الأوروبي على تعرض لائحته لمضايقات وتهديدات متنوعة من المنظمات الصهيونية منها تمزيق صور وإعلانات اللائحة، بالإضافة إلى تهديدات مباشرة لأعضائها عن طريق الهاتف وإغراق الموقع الإلكتروني للائحة بالاتصالات والهجمات الإعلامية من الصحف ووسائل الإعلام الخاضعة للوبي الصهيوني، علاوة على اتهامات بمعاداة السامية وغيرها من المحاولات لإرهاب أعضاء هذه اللائحة التي تعد الأولى من نوعها التي تخوض منافسة انتخابية أوروبية تحت شعار فلسطين، كما اتهمت أوليفيا زيمور وهي إحدى أعضاء اللائحة الذين ترشحوا عن نفس القائمة منظمات صهيونية منها منظمة "رابطة الدفاع اليهودية" بالوقوف وراء الحملة المنظمة التي تستهدف اللائحة وأعضاءها.

والحقيقة أن قضية معاداة السامية تعد من أبرز الأوراق التي يستغلها اللوبي الصهيوني للهجوم على الجاليات الإسلامية في الغرب وعلى المتعاطفين مع القضايا العربية والإسلامية، وذلك مرتبط – كما سبق القول – بقلق اليهود من تزايد عدد المسلمين في الغرب وتعمق اندماجهم في الحياة العامة، وبالتالي فإن استهداف اللوبي الصهيوني لهم سواء بتهم معاداة السامية أو إقناع الرأي العام الغربي أن المسلمين متطرفون يهدف إلى إشعال المواجهة بين الجاليات المسلمة والمجتمعات الغربية والتقويض من قدرة هذه الجاليات على الدفاع عن قضاياها في الداخل والخارج، والملاحظ أن الاتهامات بمعاداة السامية زادت خلال الآونة الأخيرة، خاصة بعد انتخابات البرلمان الأوروبي والانتخابات

أولاً: قيام المفوضية الأوروبية بالإعداد لعدد من الإجراءات لمكافحة معاداة السامية في أوروبا سيتم الإعلان عنها قبل نهاية عام ٢٠٠٤، وتتضمن هذه الإجراءات إنشاء مجلس يضم مسؤولين دينيين يجمع الطوائف المسيحية الرئيسية وممثلين عن الطائفتين اليهودية والإسلامية ليكون بمثابة أداة استشارية في تصرف رئيس المفوضية حول كل المسائل المتعلقة بمعاداة السامية، وكذلك إنشاء مراكز تدريب للمدرسين حول هذا الموضوع وإنشاء جهاز مراقبة للأعمال المعادية للسامية في المفوضية الأوروبية، وفي نفس السياق عقدت المفوضية اجتماعًا يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٤ تناول مكافحة معاداة السامية وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون عن المؤتمر اليهودي الأوروبي ومؤتمر حاخامات أوروبا، واللذين طلبا تحديد لقاء مع وزراء الداخلية والعدل والتربية الأوروبية لإطلاعهم على مسار مكافحة معاداة السامية في القارة.

ثانيًا: انتشار أشكال التحريض والكراهية الأخرى ضد الإسلام والمسلمين والتي تمتلئ بها وسائل الإعلام الغربية تحت مبرر انتشار الإسلام وزيادة معتنقيه بين شعوب الدول الغربية أو تحت مبرر ربط الإسلام بالإرهاب، فمثلاً نشر الكاتب كريج سميث مقالاً لصحيفة نيويورك تايمز يوم ١٩ يوليو ٢٠٠٤ تحت عنوان "تخوف أوروبي من انزلاق معتنقي الإسلام إلى هاوية التطرف" تحدث فيه الكاتب عن انضمام معتنقي الإسلام إلى الشبكات الإسلامية التي سماها بالإرهابية في أوروبا، وقال إن معظم المتحولين لهذا الدين يثيرون مخاوف أجهزة مكافحة الإرهاب في الغرب لأنهم ربما يكونون ميليشيات إسلامية تكون بعيدة عن الأنظار، وذلك من خلال تفاديهم لأنظمة الرقابة التي عادة ما تفرض على الشباب المهاجرين من الدول الإسلامية، خاصة بعد أن نشرت صحيفة لوفيجارو الفرنسية تقريرًا صادرًا عن وكالة الاستخبارات الفرنسية يؤكد أن ما بين ٣٠ و٥٠ ألف فرنسي قد اعتنقوا الإسلام، مبررًا ذلك "بشيوع الزواج بين المسلمين والمسيحيين في فرنسا"، وقال الكاتب" "إن الدين الإسلامي هو

التحديات التي تواجه المسلمين في الغرب و سبل النهوض بأوضاعهم:

وفضلاً عما سبق يواجه المسلمون في الغرب تحديات أخرى منها:

أولاً: صعوبة الاندماج، فرغم تمتع الجاليات الإسلامية في الدول الغربية بالعديد من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات التي تعرقل بشكل أو بآخر اندماج أفرادها في مجتمعات هذه الدول، **وذلك في ضوء أمرين:**

الأول: تصاعد شعار الدمج القسري للأجانب، نتيجة الخوف من افتقاد تجانسهم العرقي والديني، الأمر الذي يهدد بإلغاء خصوصية المسلمين المقيمين في تلك المجتمعات.

الثاني: ظهور نزعات التطرف العنصري في أوروبا بشكل كبير في الفترة الأخيرة، وصعود أحزاب اليمين التي ترفض الاعتراف بالمجموعات العرقية، ومن بينها الجاليات الإسلامية، وتصر على ضرورة أن يتشرب المهاجرون الثقافة الغربية، بل إنها وفي أحيان كثيرة تهدد بطردها من البلاد.

وفي نفس الإطار تعاني الجاليات الإسلامية في الغرب من ظواهر أخرى لا تساعد على تعزيز دورها في المجتمع وتمثل عائقًا بارزًا أمام اندماج أفرادها في المجتمع، **أهمها :**

أ) تطرف أفكار بعض أفرادها واصطدامهم بالمبادئ الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية، الأمر الذي يسيء كثيرًا للإسلام، ويؤدي إلى تحريض السلطات ضد الجاليات الإسلامية، فعلى سبيل المثال نقلت صحيفة الجارديان يوم ٢٣ إبريل ٢٠٠٤ عن وزير الخارجية الفرنسي قوله إنه يتعين على بلاده أن تبدأ في تدريب رجال دين مسلمين معتدلين يعرفون حقوق الإنسان، وذلك بعد ترحيل السلطات الفرنسية رجل دين جزائري كان يتحامل على المرأة، وكانت فرنسا قد قامت منذ عام ٢٠٠١ بترحيل نحو ٢٧ رجل دين مسلمًا لنفس السبب، ومن المعروف أن حدوث مثل هذه الأمور في فرنسا التي تستحوذ على العدد الأكبر من المسلمين في أوروبا هو أمر يجب النظر إليه

ب) أن عملية اندماج أقلية في مجتمع هي عملية تاريخية طويلة المدى تعتمد على الكثير من العوامل المتصلة بالمهاجر أو بالمجتمع الوافد إليه، وبالنسبة للجاليات الإسلامية فإن صعوبة اندماجها في المجتمعات الغربية ينبع من التعارض الجزئي بين الثقافتين الغربية والإسلامية، الأمر الذي يؤدي إما إلى انعزال هذه الجاليات أو اندماجها كليًا في المجتمع الغربي، وكلا الأمرين خسارة، حيث يؤدي الأول إلى خلق صورة سلبية عن الإسلام والمسلمين ووجود حاجز نفسي عميق بين هذه الجاليات وبين العالمين العربي والإسلامي مما يوفر تربة خصبة للنظريات السياسية الغربية الاستعدائية مثل نظرية صراع الحضارات، كما أن اندماج الجاليات الإسلامية كلية في الثقافة الغربية سيؤدي حتمًا إلى طمس الملامح الرئيسية للشخصية الإسلامية، فضلاً عن إحداث قطيعة بين المسلم المهاجر وبلاده الأصلية وكذلك بينه وبين قضايا أمته، مما يؤدي إلى فقدان الدول الإسلامية لورقة ضغط سياسية هامة، فالجاليات الإسلامية الموجودة في الغرب مطالبة بتحقيق اندماج متوازن يهدف إلى تحويلها إلى عناصر مؤثرة داخل مجتمعاتها الجديدة.

ج) انتماء معظم أعضاء الجاليات الإسلامية في الغرب إلى مجتمعات إسلامية فقيرة وريفية يحاولون في الغالب أن يعيدوا تكوين هذه المجتمعات المنغلقة عليهم في الدول الغربية التي هاجروا إليها، فعلى سبيل المثال أكدت صحيفة لاريبوبليكا الإيطالية في مقال للكاتب جويدو رامبولدي يوم ١٨ يوليو ٢٠٠٤ أن الإسلام في إيطاليا يبدو عدوانيًا ويثير الخوف فلو كان المهاجرون المسلمون من الطبقة البرجوازية في مصر أو باكستان أو لبنان أو السنغال وغيرها لبدا الإسلام دينًا متحررًا وغير مقيد، ولكن معظمهم فقراء قدموا من

ثانيًا: ضعف الفاعلية والتأثير في الحياة السياسية: ويرجع ذلك بالأساس إلى أن الجاليات الإسلامية في الغرب لا تشكل وحدة واحدة، ولا يوجد تنسيق مشترك بينها بل يمكن القول بأنها متصارعة، ومتناقضة في توجهاتها وأفكارها بشكل يزيد من تشويه صورة المسلمين؛ فمن المثير للدهشة، مثلاً، أن يكون السبب وراء تأخر تشكيل مجلس تمثيلي لمسلمي فرنسا هو التنافس بين الجماعات الإسلامية حول من يرأس المجلس الجديد وخاصة بين الجماعات التي تنتمي إلى كل من الجزائر والمغرب باعتبارهما أكبر جاليتين إسلاميتين في فرنسا، فالجالية الجزائرية كانت تريد أن ترجح كفة عميد مسجد باريس "دليل أبو بكر" ليكون على رأس المجلس التمثيلي، في حين يعترض اتحاد المنظمات المسلمة والذي يشكل وزنًا كبيرًا بين المسلمين ويترأسه "محمد البشاري" المغربي الأصل على هذا الاختيار، وهو ما دفع البعض للقول بأن الخلاف المغربي – الجزائري انعكس على خلاف جاليتيهما داخل فرنسا، ولولا الضغوط التي مارسها وزير الداخلية الفرنسي وتدخله المباشر لتشكيل المجلس الجديد لضمان ألا تتسلل إليه العناصر المتطرفة، لما أمكن الاتفاق على تشكيله.

وبنفس المنطق، فرغم وجود ٨٠ مركزًا إسلاميًا في إيطاليا وعدد كبير من المنظمات الإسلامية إلا أن العلاقة السائدة بين هذه المنظمات تسودها الصراعات والخلافات خاصة فيما يتعلق بتمثيل الجالية المسلمة بها، إلى درجة أن هذه المنظمات لم تتمكن حتى الآن من الاتفاق على تمثيل موحد للمسلمين يتيح لهم التفاوض بصورة مشتركة مع السلطات الإيطالية حول إبرام اتفاقية لنيل الاعتراف الرسمي بالدين الإسلامي، مما يعطي المسلمين الحق في الحصول على نسبة من الضرائب المدفوعة للدولة كما يحدث مع بعض الأقليات الدينية كاليهود، فقد فشلت المحاولات لتوحيد هذه التنظيمات أو إقامة

ويعزو المراقبون عدم فاعلية هذه الجاليات إلى أسباب متعددة، فإلى جانب تأثرها بالخلافات السائدة بين دولها، عربية وإسلامية، وغياب القضية الواحدة التي قد تجمع بينها على الساحتين الأوروبية والأمريكية، فإن همومها وتوجهاتها ليست واحدة، فللجالية الإسلامية في فرنسا همومها ومشاكلها التي تختلف عن هموم ومشاكل نظيرتها في بريطانيا أو في الولايات المتحدة.

ولا شك أن استمرار هذه التحديات سيلقي بظلاله على أوضاع المسلمين في الغرب، وهذا يفرض بدوره العمل بشكل جماعي لتكون الجاليات الإسلامية أكثر فاعلية في التصدي لحملات التشويه والتمييز التي يتعرض لها المسلمون، والعمل على تحقيق مصالحهم ومصالح بلدانهم الأصلية، ونبذ خلافاتهم الفكرية والعقائدية ومحاولة التأثير على مؤسسات الرأي العام وصنع القرار، وهذا **يتطلب منهم العمل على:**

- استثمار انفتاح وسائل الإعلام أمامهم لإظهار صورة الإسلام الحقيقية أمام الرأي العام الأوروبي، والمبادرة في ذلك دون الركون إلى معارك إعلامية تستنزف الجهد والتركيز.

- التنسيق بين المؤسسات الإسلامية في الغرب للخروج بموقف موحد من خلال الحوار والنقاش المشترك.
- التعاون مع المؤسسات الدينية الكبيرة والمؤثرة في العالم الإسلامي مثل الأزهر في مصر، والاسترشاد بآراء العلماء المسلمين المؤثرين.
- الاستفادة من المؤسسات العربية والإسلامية، مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في دعم ومساندة هذه الجاليات بأشكال مختلفة من خلال استراتيجية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى يتم إعدادها بشكل علمي ومدروس.

وفي واقع الأمر فإن الأخذ بهذه التوصيات سيساعد الجاليات الإسلامية في الغرب كثيرًا **والاستفادة من التطورات الإيجابية الآتية:**

أولاً: على الرغم من التحديات التي فرضتها أحداث ١١ سبتمبر على الجاليات الإسلامية في الغرب، فإن هذه الأحداث قد انطوت على بعض الجوانب الإيجابية بالنسبة للجاليات الإسلامية في الغرب، **أهمها:**

١- تنبيه الكثيرين في الغرب إلى ضرورة دراسة الإسلام بشكل مفصل والتعرف عليه، يعكس ذلك نفاد نسخ القرآن المترجمة من المكتبات في كثير من الدول الأوروبية، ونفاد الكتب التي تتحدث عن الإسلام من معارض الكتب التي أقيمت في أوروبا عقب أحداث ١١ سبتمبر، وهذا يعني أن أوروبا انفتحت على الإسلام، وهو ما قد يؤدي إلى تصحيح الكثير من الصور المغلوطة عن الإسلام، ويساهم في تحسين صورة المسلمين، وزيادة عدد من يعتنقون الدين الإسلامي.

٢- إتاحة الفرصة أمام القيادات الإسلامية في الغرب للحديث عن رؤيتهم تجاه أحداث ١١ سبتمبر، وعن الإسلام، كما أتاحت لهم تواجدًا إعلاميًا واسعًا ربما لم يكن متاحًا من قبل، وقد ساهم ذلك في التعريف بالإسلام ونفي أي علاقة بينه وبين الإرهاب، وكذلك انفتحت العلاقة بين المؤسسات الإسلامية التي ترعى شؤون الجاليات الإسلامية وغيرها من المؤسسات الأخرى وبين

ثانيًا: اتساع رقعة التيارات الغربية الرسمية وغير الرسمية التي باتت تؤمن بحتمية الحوار بين الإسلام والغرب وأنه هو السبيل الوحيد لحماية مصالح الغرب من ناحية واحتواء ظاهرة التطرف والإرهاب من ناحية أخرى، وكذلك أهمية اتخاذ مواقف عادلة ومتزنة تجاه القضايا الإسلامية وعلى رأس ذلك التفريق بين الإسلام كدين يدعو للسلام وبين ما يقوم به بعض أتباعه، فعلى سبيل المثال أكد الكاتب ويليام دالريمبل في مقال بمجلة "بريتش – إيجان إستس" يوم ١٩ يوليو ٢٠٠٤ أن الغرب الذي بذل جهودًا كبيرة لتفحص إخفاقات ونقائض العالم الإسلامي بعد هجمات ١١ سبتمبر، حيث ظهرت الكثير من الكتابات حول غياب الحرية والمجتمع المدني في جميع الدول الإسلامية تقريبًا، وكذلك الفشل في توفير التعليم لجميع الفئات أو تحقيق الرخاء الاقتصادي لشعوبها، علاوة على التساؤلات الأخرى حول ارتباط هذا العدد الكبير من الحروب والصراعات على مستوى العالم والأعمال الإرهابية بالجماعات الإسلامية، يجب عليه أن يعي حقيقة أن الوقت لم يعد مناسبًا لتفحص العالم الإسلامي بعد الفظائع التي ارتكبها الجنود البريطانيون والأمريكيون في سجن "أبو غريب"، وقاعدة جوانتانامو والمذابح التي وقعت ضد العراقيين في الفلوجة والتي أظهرت من جديد الميل المستمر من قبل الغرب المسيحي الإمبريالي لمعاملة "الآخر باعتباره شبه آدمي"، حيث يبدو أن الخوف من الإسلام أصبح رمزًا للتعصب الغربي الأعمى، فهل كان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ونظيره البريطاني جيف هون سيستمران في منصبيهما لو كانت أي مجموعة عرقية أو دينية أخرى قد تعرضت للقتل والاغتصاب والإذلال الجنسي على النحو الذي حدث في سجن أبو غريب.

وأضاف الكاتب: "وكذلك تتضمن الصحف البريطانية بصورة دائمة تعليقات عنصرية حول العرب والمسلمين من جانب صحفيين مثل مارك ستين وباربرا إميل كيلروي سيلك، والتي من الواضح أنها تحظى بجاذبية وقبول لدى فئات

وأكد الكاتب: "لقد بات واضحًا أن المسلمين اعتادوا على سوء المعاملة والتمييز والعنف والذي لا يحظى سوى قدر ضئيل منه بالتغطية. إن المذبحة التي تعرض لها ٨٠٠٠ مسلم في سربرنتيشا عام ١٩٩٥ لم تسفر عن ظهور أصوات تتحدث عن العنف الذي تتسم به المسيحية بينما كل عمل مرفوض تقوم به إحدى الجماعات الإسلامية المتطرفة يتبعه قدر كبير من الانتقادات الموجهة للإسلام كدين، والحقيقة هنا أن الغرب لن يتمكن من تحقيق النصر في الحرب ضد الإرهاب حتى ينجح في معركة كسب عقول وقلوب المسلمين. إن كسب الرأي المسلم المعتدل هو أفضل خط دفاع لنا في مواجهة انتشار الراديكالية الإسلامية، إلا أنه يبدو في الوقت الحالي أن كل ما نجح فيه الغرب حتى الآن هو إقناع المسلمين أننا جميعًا منافقون وساديون وأفاقون".

وفي نفس السياق نشرت صحيفة "ذي نيشن" مقالاً يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٤ كتبه مسؤول في الاستخبارات المركزية الأمريكية أكد فيه: "أن الإدارة الأمريكية تتبع سياسة متغطرسة يغلب عليها غرور القوة في تعاملها مع القضايا الدولية، خاصة تلك المرتبطة بالمسلمين، لذا فإن تلك السياسة عملت على ترسيخ مفهوم مفاده أن الولايات المتحدة لديها الرغبة في أمركة توجهات المسلمين"، لافتًا إلى "أن الولايات المتحدة التي ترى أسامة بن لادن وغيره من الإسلاميين يكنون مشاعر الكراهية للولايات المتحدة نظرًا للقيم الليبرالية والتوجهات التحررية والديمقراطية التي تتمسك بها تتجاهل اعتقاد ملايين المسلمين أن السياسة الأمريكية الخارجية هي بمثابة هجوم مباشر على الإسلام، وما انخفاض نسب دعم وقبول الولايات المتحدة في نتائج استطلاعات الرأي في الدول الإسلامية البارزة سوى نتيجة واحدة للدعم "منقطع النظير" الذي تقدمه واشنطن لإسرائيل على الرغم من سياسات الأخيرة التعسفية حيال الفلسطينيين وحيازتها أسلحة الدمار الشامل".

ولا تقتصر هذه التوجهات الإيجابية على الصحف وحسب؛ فقد شهد شهر يوليو ٢٠٠٤ فقط – على سبيل المثال – عدة مواقف تعكس اقتناع المسؤولين الأوروبيين بهذه التوجهات، **منها:**

الأول: التصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية الألماني أوتو شيلي في ١١ يوليو ٢٠٠٤ والتي نفى فيها تهمة التطرف والإرهاب عن التيار العريض من مسلمي ألمانيا ووصف هذا التيار بالاعتدال واحترام القانون والدستور، وهو ما كان له مردوده الإيجابي لدى الجالية الإسلامية، حيث رحب نديم إلياس رئيس المجلس الأعلى للمسلمين بألمانيا بهذه التصريحات واعتبرها مؤشرًا طيبًا يصب في اتجاه تعزيز التعاون بين الحكومة الألمانية والمنظمات الإسلامية في مجال تعزيز الأمن داخل المجتمع الألماني من ناحية وبداية منطقية لتوقف أجهزة الأمن الألمانية عن ملاحقة وتشويه صورة هذه المنظمات من ناحية أخرى.

الثاني: رفض واستنكار غالبية المجتمع النرويجي بمختلف قواه السياسية وتوجهاته الفكرية للآراء التي وردت في خطاب عضو البرلمان النرويجي كارل هاكن المشار إليها سابقًا، حيث سارعت وزيرة التنمية المحلية والبلديات آرنا سولياراج والتي تتزعم حزب اليمين النرويجي إلى استنكار خطاب هاكن، قائلة: "إن وصف المسلمين بصورة جماعية على أنهم إرهابيون هو أمر خطير جدًا وغير مقبول ولا يعكس رأي النرويجيين"، فيما أكد نور بيارنا المسؤول في الكنيسة النرويجية أن كلام هاكن غير متوازن مطلقًا، مضيفًا أن عضو البرلمان النرويجي يتلاعب بالكلمات والألفاظ ويرسم صورة خاطئة بطريقة تفتح باب نقاش طويل لن يفضي سوى إلى مزيد من الصراع والمآسي.

الثالث: موافقة الحكومة اليونانية على بناء مركز ثقافي إسلامي في أثينا يشمل مسجدًا ومركزًا ثقافيًا إسلاميًا وأنشطة أخرى تلبية لحاجات الجالية الإسلامية في اليونان، حيث يعد هذا المسجد هو الأول الذي يتم بناؤه منذ مائتي عام تقريبًا، وذلك على الرغم من اعتراضات الكنيسة وبعض القوى السياسية اليونانية على تأسيسه وعلى موقع المسجد في منطقة بيانيا على مقربة من

المحور الثاني
المسلمون في بريطانيا..دراسة حالة

مبررات اختيار بريطانيا كدراسة حالة:

على الرغم من أن عدد المسلمين في بريطانيا لا يتجاوز مليوني مسلم، مقارنة بفرنسا التي يوجد بها أكثر من ٦ ملايين، وألمانيا ٣ ملايين، فإن اختيار بريطانيا كدراسة حالة بالنسبة لأوضاع المسلمين في الغرب، وتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من الحرب على الإرهاب على هذه الأوضاع والتفاعلات والمتغيرات التي ارتبطت بها، يكتسب أهمية **خاصة في ضوء الاعتبارات الآتية:**

١- **انتماء المسلمين في بريطانيا إلى عرقيات مختلفة،** فوفقًا لتقرير أصدرته مؤسسة "رونيميد" البريطانية للأبحاث عام ١٩٩٧، يوجد في بريطانيا ٣٥٠ ألف مسلم من الشرق الأوسط وأفريقيا، و ١٦٠ ألفًا من الهند، و ٢١٠ آلاف من بنجلادش، و ٦١٠ آلاف من باكستان و ١٨٠ ألفًا من ماليزيا ونيجيريا وغيرهما من الدول، إضافة إلى المسلمين من أصول بريطانية. وطبقًا للتعداد السكاني البريطاني لعام ٢٠٠١ – وهو أول تعداد سكاني في تاريخ بريطانيا يتضمن سؤالاً عن الديانة – فإن عدد المسلمين يصل إلى ١.٥٩ مليون نسمة، ولكن العديد من الخبراء يعتقدون أن الرقم الحقيقي أقرب إلى مليوني نسمة تعود أصول معظمهم إلى شبه القارة الهندية، إضافة إلى القادمين من الدول العربية ومن نيجيريا وتركيا وإيران والعراق وأفغانستان والصومال والبلقان والقبارصة والأكراد، كما يوجد في بريطانيا عدد من السكان الأصليين الذين اعتنقوا الدين الإسلامي ومعظمهم من أصول أفريقية أو كاريبية يتراوح ما بين ٥ و ١٠ آلاف مسلم.

جدول رقم (١)

الجنسية	العدد	النسبة
باكستانيون	٦١٠ آلاف	٤٣ %
بنجلادشيون	٢١٠ آلاف	١٧ %
هنود	١٦٠ ألفًا	٩ %
أتراك	١٥٠ ألفًا	٧.٥ %
بيض	٨٠ ألفًا	٤ %
آخرون" دول عربية، أفارقة، وأكراد وقبارصة"	٣٩٠ ألفًا	١٨.٥ %
إجمالي	مليون و ٦٠٠ ألف	١٠٠%

***جنسيات المسلمين في بريطانيا وعددهم ونسبتهم.**

ملحوظة: الجدول لا يتضمن عدد المسلمين المقيمين بصورة غير شرعية في بريطانيا والبالغ عددهم ٤٠٠ ألف وفقًا للتقديرات.

٢- تعدد الاتجاهات السياسية والفكرية لأفراد الجالية الإسلامية في بريطانيا، فمنهم العلمانيون والدينيون المتشددون والمعتدلون المهتمون بالعمل العام وغير المهتمين، فضلاً عن تنوع وظائف وتخصصات أفرادها، فهناك الأطباء والمهندسون والعلماء والفنانون والكتاب والعمال والتجار، وهذا يعكس صورة مصغرة للمسلمين في الغرب بشكل عام.

٣- النشاط الكبير للمؤسسات الإسلامية العاملة بها مقارنة بغيرها من الدول الغربية والأوروبية الأخرى، ويكفي هنا الإشارة إلى أن بريطانيا هي المقر الرئيسي لـ "اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا"، والذي يعد أكبر مؤسسة إسلامية على الساحة الأوروبية، حيث يضم في عضويته مئات المؤسسات الفاعلة من مختلف الدول الأوروبية الأخرى، وبالتالي فالتفاعلات المرتبطة بأوضاع هذه الجاليات أكثر زخمًا ووضوحًا في بريطانيا مقارنة بالدول الغربية الأخرى.

٤- **قدم نزوح المسلمين إليها**، فقد هاجرت أول مجموعة منهم إلى بريطانيا منذ ثلاثة قرون، حيث استقر عدد من البحارة القادمين من شبه القارة الهندية والعاملين في شركة الهند البريطانية في عدة مدن ساحلية، ثم جاءت موجة ثانية من المسلمين إلى بريطانيا في أعقاب فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩، وكان معظمهم من البحارة اليمنيين الذين تم تجنيدهم في الأسطول التجاري البريطاني واستقر معظمهم أيضًا في المدن الملاحية مثل لندن وكارديف وليفربول، وبذلك يمكن القول إن الجالية الإسلامية في بريطانيا جالية عريقة ومستقرة.

٥- **نضوج التجربة الديمقراطية البريطانية** باعتبارها أقدم وأقوى التجارب الديمقراطية في العالم، وبالتالي استقرار أوضاع الأقليات بها وتمتعها – مقارنة بغيرها من الدول الغربية على الأقل – بمساحة حقوق وحريات واسعة عملاً بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٦. **يشار إلى بريطانيا دائمًا على أنها مأوى وملاذ آمن لبعض العناصر الإسلامية المتطرفة من دول الشرق الأوسط** التي استطاعت الحصول على حق اللجوء السياسي فيها، وهو أمر شديد الارتباط بمعادلة تأثير أحداث ١١ سبتمبر على أوضاع الجالية الإسلامية فيها، على اعتبار أن تنظيم "القاعدة" الإسلامي هو المتهم الأول بتنفيذ هذه الأحداث، هذا فضلاً عن التناول المكثف لوسائل الإعلام البريطانية لأوضاع المسلمين بها وتعدد اتجاهات هذه الوسائل بشكل لا يوجد في أي دولة أوروبية أخرى.

٧. **يضاف إلى ذلك أن بريطانيا، هي الدولة الأقرب إلى الولايات المتحدة،** حيث وقفت بجانب الأخيرة بشكل كامل في الحرب ضد أفغانستان ثم غزو العراق واحتلاله، خلافًا للدول الأوروبية الأخرى وخاصة ألمانيا وفرنسا اللتين اتخذتا مواقف مناوئة لواشنطن بالنسبة لحرب العراق، ولذلك فبريطانيا شديدة التأثير والارتباط بهموم وقضايا الجالية الإسلامية بها والتي تشغلها بطبيعة الحال قضايا عربية وإسلامية محددة أبرزها الصراع العربي_الإسرائيلي وقضية العراق وغيرها من القضايا.

تاريخ الجالية الإسلامية فيها:

يشير تاريخ الجالية الإسلامية في بريطانيا إلى أن أول مجموعة من المهاجرين المسلمين أتت إليها في عام ١٧٠٠ ميلادية، حين استقر عدد من البحارة القادمين من شبة القارة الهندية والعاملين في شركة الهند البريطانية في عدة مدن ساحلية، وفي عام ١٨٦٩ جاءت موجة ثانية من المسلمين إليها في أعقاب افتتاح قناة السويس؛ حيث أدت زيادة حجم التجارة إلى جلب عمال كان معظمهم من البحارة اليمنيين ليعملوا في موانى كارديف وليفربول وبولوك شيلدز ولندن ولذلك يعد اليمنيون بسبب تلك الهجرة المبكرة أقدم طائفة مسلمة في بريطانيا ويتراوح عددهم ما بين ٧٠ – ٨٠ ألف نسمة، وفي بداية القرن العشرين تحولت مدينتا ليفربول ووركنج إلى مركزين لأنشطة الجالية المسلمة، حيث تم بناء أول مسجد في بريطانيا عام ١٨٦٠ في مدينة كارديف.

جدول رقم (٢)

الديانة	الفئة ١٦–٢٤ عامًا	الفئة ٢٥– ٤٩ عامًا	الفئة أكثر من ٥٠ عامًا
مسيحيون	١٠ %	٤٢ %	%٤٨
هندوس	٥٥ %	٤٥ %	–
مسلمون	٦٧ %	٣٣ %	–
سيخ	٥٠ %	٤٤ %	٦ %
غير دينيين	٢٢ %	٥٥ %	٢٣ %
ديانات أخرى	٢ %	٧٣ %	٢٥ %

المسلمون المولودون في بريطانيا وفئاتهم العمرية مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى.

المصدر: مسح المواطنة – وزارة الخارجية البريطانية– ٢٠٠١.

جدول رقم (٣)

الديانة	الفئة ١٦-٢٤ عامًا	الفئة ٢٥- ٤٩ عامًا	الفئة أكثر من ٥٠ عامًا
مسيحيون	١٤ %	٤٨ %	٣٨ %
هندوس	١٠ %	٥٤ %	٣٦ %
مسلمون	١٧ %	٦٤ %	١٩ %
سيخ	٦ %	٥٩ %	٣٥ %
غير دينيين	١٨ %	٦٧ %	١٥ %
ديانات أخرى	٩ %	٥٥ %	٣٦ %

المسلمون المولودون خارج بريطانيا وفئاتهم العمرية مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى.

المصدر: مسح المواطنة – وزارة الخارجية البريطانية- ٢٠٠١.

وشهدت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية نزوح عدد كبير من المسلمين إلى أراضيها، حيث ارتفع عدد المسلمين من ١٠ آلاف نسمة في أوائل القرن العشرين إلى ٢٣ ألفًا عام ١٩٥١، ثم وصل العدد إلى ٨٢ ألفًا عام ١٩٦١، وفي عام ١٩٧١ وصل العدد إلى ٣٦٩ ألفًا ثم إلى مليون مسلم في عام ١٩٩١، وفي عام ٢٠٠٠ أصبح عدد المسلمين في بريطانيا ٢ مليون شخص وأضحوا بذلك أكبر أقلية دينية في بريطانيا، **هذا ويمكن تقسيم هجرات المسلمين إلى بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى المراحل الآتية:**

المرحلة الأولى: خلال حقبة الخمسينيات والستينيات، حيث وفد عدد كبير من الهنود والباكستانيين إلى بريطانيا بحثًا عن الرزق وهروبًا من العنف والشتات اللذين صاحبا عملية تقسيم الهند وباكستان، وكان معظمهم من العمال غير المؤهلين الذين استقروا في المدن الصناعية مثل لندن ومدن الوسط وفي مراكز صناعة الصلب والنسيج في شمال ووسط بريطانيا والساحل الغربي لأسكتلندا، وكان معظم هؤلاء المهاجرين من الرجال الذين أتوا بمفردهم للبحث عن العمل وبعد استقرار أوضاعهم قامت عائلاتهم باللحاق بهم، وقد عاش هؤلاء المهاجرون الأوائل في عزلة عن المجتمع بسبب اختلاف اللغة

المرحلة الثانية: في أواخر الستينيات وحتى نهاية السبعينيات، حين نزح عشرات الآلاف من آسيوي شرق أفريقيا ذوي الأصول الهندية والباكستانية إلى بريطانيا بسبب سياسات "الأفرقة" التي تبنتها حكومات كينيا وتنزانيا وسياسة الطرد المباشر كما حدث في حالة أوغندا، ففي عام ١٩٧٢ قام الرئيس الأوغندي عايدي أمين بنفي ٦٠ ألف مسلم من البلاد استقر الكثير منهم في بريطانيا، وكان معظم هؤلاء المهاجرين من المهنيين وأصحاب الأعمال الذين استقروا في لندن والمدن الوسطى واندمج هؤلاء بسهولة أكبر في المجتمع البريطاني بسبب خبراتهم المهنية والعملية السابقة وبسبب مستواهم التعليمي الأعلى والذي أهلهم لتولي مناصب ومراكز مرموقة خاصة في مجال الطب والهندسة.

المرحلة الثالثة: وهي التي بدأت منذ نهاية السبعينيات واستمرت حتى الآن، وقد شهدت تلك المرحلة موجة من الهجرات مختلفة عن سابقاتها، حيث جاءت إما لأسباب سياسية معروفة وإما لأسباب اقتصادية واجتماعية أخرى مثل هجرة العلماء والمهندسين والأطباء من دول الشرق الأوسط الذين يرغبون في العمل في بيئة عملية أفضل من تلك التي نشأوا فيها، ولعل ذلك شيء إيجابي بالنسبة لمصير الجالية الإسلامية في بريطانيا، فعلى الرغم من الأضرار الواضحة التي تلحق الدول الإسلامية من مثل هذه الهجرة العلمية إلا أن وجود هؤلاء يعد أكبر دعاية للإسلام، ويعزز من الصورة الإيجابية عن المسلمين في بريطانيا ويساعد على زيادة اندماجهم في المجتمع.

وينتشر المسلمون في معظم المدن البريطانية، حيث يوجد نحو مليون مسلم في لندن يمثلون ١٢.٥% من عدد سكانها و٥٠% من عدد المسلمين في بريطانيا، وفي بعض أحياء العاصمة البريطانية ترتفع نسبتهم إلى ٣٠% من سكانها، ويوجد ٧١ ألفًا في مدينة تاورهاملت، و ٥٩ ألفًا في نيوهام ، ٢٧ ألفًا في بلاك بيرن، ٧٥ ألفًا في برادفورد ، ٣٣ ألفًا في الثام فورست، ٢٧ ألفًا في

جدول رقم (٤)

المدينة	عدد المسلمين بها	نسبتهم لعدد سكان المدينة	نسبتهم لعدد المسلمين في بريطانيا
لندن	مليون شخص	%١٢.٥	%٥٠
تاور هاملت	٧١ ألفًا	%٣٦	%٣.٥٥
نيوهام	٥٩ ألفًا	%٢٤	%٢.٩٥
بلاك بيرن	٢٧ ألفًا	%١٩	%١.٣٥
برادفورد	٧٥ ألفًا	%١٦	%٣.٧٥
والثام فورست	٣٣ ألفًا	%١٥	%١.٦٥
لوتون	٢٧ ألفًا	%١٥	%١.٣٥
برمنجهام	١٤٠ ألفًا	%١٤	%٧
هاكني	٢٨ ألفًا	%١٤	%١.٤
بندل	١٢ ألفًا	%١٣	%٠.٦
سلو	١٦ ألفًا	%١٣	%٠.٨
برنت	٣٢ ألفًا	%١٢	%١.٦
ريد بريدج	٢٩ ألفًا	%١٢	%١.٤٥
وست منستر	٢١ ألفًا	%١٢	%١.٠٥
كامدين	٢٣ ألفًا	%١٢	%١.١٥
هارنجي	٢٤ ألفًا	%١١	%١.٢
اسكتلندا	٦٠ ألفًا	–	%٣
ويلز	٥٠ ألفًا	–	%٢.٥
أيرلندا الشمالية	٤ آلاف	–	%٠.٢
مدن أخرى	٢٦٩ ألفًا	–	%١٣.٤٥
الإجمالي	٢ مليون	–	% ١٠٠

انتشار المسلمين في المدن البريطانية واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية.

الجدول تم تجميعه استنادًا لإحصاءات مكتب الإحصاءات القومية، ومكتب القيد العام باسكتلندا.

وتتنوع جنسيات الجالية الإسلامية وتتعدد أماكن تمركزها في المدن البريطانية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن معظم المسلمين في مدينة برمنجهام من أصول باكستانية وكشميرية، أما في "أولدهام" فالأغلبية من الباكستانيين والبنجلادشيين الذين يتمركزون في جلودويك وبربنث وويست وود، وفي "ليدز" فإن الغالبية من الباكستانيين والهنود والبنجلادشيين إضافة إلى جاليات صغيرة من البوسنة وكوسوفا ودول أخرى، وتتركز هذه الجاليات في مناطق تشابل أليرتون، وسيتي وهوك بيك، وهير هيلز، وفي "ليسيستر"، فإن الغالبية من المسلمين بها هم من الباكستانيين والبنجلادشيين والصوماليين ويتمركزون في مناطق هاي فيلدس و سبيني هيل، وفي لندن هناك ٢٥٠ ألفًا من أصول باكستانية وبنجلادشية ونحو ١٥٠ ألفًا من الأتراك إضافة إلى مسلمين من جاليات أخرى أبرزها السعودية ودول الخليج ودول شمال أفريقيا والصومال وقبرص ونيجيريا وينتشر المسلمون في كافة أنحاء العاصمة، ولكنهم يتمركزون في شرقها، وفي أيرلندا الشمالية فإن أغلب المسلمين بها من الباكستانيين والبنجلادشيين والعرب يتمركزون في بلفاست وكريجافون ويتودون، وشبه جزيرة أردز. أما في اسكتلندا "جلاسجو وادنبرا" فإن الجالية الإسلامية بها من أصول عربية وباكستانية وأفارقة وماليزيين وهنود، حيث يوجد ٣٣ ألفًا في جلاسجو التي تضم وحدها نصف مسلمي اسكتلندا ويعيش نحو ١٥ ألف مسلم في مدينة أدنبرا منهم ١٠ آلاف باكستاني.

الخصائص الديموغرافية للمسلمين في بريطانيا:

يشير مكتب الإحصاءات القومية في تقرير له صدر يوم ٧ مايو ٢٠٠٣ إلى أن المسلمين الذين تتراوح أعمارهم ما بين أقل من عام وحتى ١٤ عامًا يمثلون٣٤ % من جملة عددهم، أما من تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ٢٩ عامًا فيمثلون ٣١%، وما بين ٣٠ إلى ٤٤ عامًا يمثلون ٢٠%، و ٤٥ عامًا فأكثر يمثلون نحو ١٥% منهم.

وتختلف نسب الفئات العمرية بين جنسيات المسلمين في بريطانيا، فبين الباكستانيين "٦١٠ آلاف شخص يمثلون ٤٣% من عدد المسلمين" فإن من

أما بين البنجلادشيين "٢٠٠ ألف شخص يمثلون ١٧%"، فإن الفئة العمرية أقل من ١٥ عامًا يمثلون ٤٠% من عددهم، ومن ١٥ حتى ٢٩ عامًا ٣٠%، ومن ٣٠ حتى ٤٤ عامًا ١٨%، و ٤٥ عامًا فأكثر ١٢%.

أما بالنسبة للمسلمين الهنود "١٦٠ ألفًا يمثلون ٩% من عدد المسلمين" فإن الفئة أقل من ١٤ عامًا يمثلون ٢٣%، ومن ١٥ حتى ٢٩ عامًا ٢٤%، ومن ٣٠ حتى ٤٤ عامًا ٢٧%، أما الفئة من ٤٥ عامًا فأكثر يمثلون ٢٦%.

وفي ضوء ما سبق نرصد الملاحظات الآتية:

١- أن هناك اختلافًا كبيرًا بين توزيع النسب العمرية بين أبناء الجالية الإسلامية مقارنة بغيرهم داخل بريطانيا، وخاصة بالنسبة للمسلمين من أصول باكستانية وهندية وبنجلادشية، فنصف السكان البيض تقل أعمارهم عن ٣٨ عامًا، في حين أن نصف أفراد الجالية الإسلامية تقل أعمارهم عن ٢٧ عامًا، كما أن متوسط الفئة العمرية أقل من ١٥ عامًا بين المسلمين ٣٣% مقابل ٢٠.٢ المتوسط القومي للمجتمع البريطاني، والفئة من ١٥ حتى ٢٩ عامًا ٣١% مقابل ١٨% في المتوسط القومي، وهذا ما يؤكد أن مجتمع المسلمين في بريطانيا يغلب عليه الشباب وذلك يعود إلى زيادة نسبة الإنجاب بين أفراد هذه الجالية كما يظهر في مقارنة حجم الأسرة المسلمة بغيرها، حيث يبلغ متوسط هذه الأسرة لدى البنجلادشيين ٤.٧ فرد، والباكستانيين ٤.٢ والهنود ٣.٣، أما في الأسرة البيضاء فيبلغ متوسط الأسرة ٢.٣ فرد فقط، كما يرغب ٤٦% من الشباب الباكستاني و ٤٨% من الشباب الهندي البريطاني في إنجاب ٤ أطفال أو أكثر مقارنة بـ ١٩% من الشباب ذوي البشرة البيضاء.

٢- اختلاف الخصائص الديموغرافية بين جنسيات الجالية الإسلامية في بريطانيا، حيث يغلب على رعايا بنجلادش الفئة العمرية أقل من ١٤ عامًا ٤٠%، أما رعايا باكستان فتبلغ النسبة في هذه الفئة ٣٤% والهند ٢٣%، مما

أما بخصوص النسب النوعية داخل الجالية الإسلامية في بريطانيا فإن هناك تماثلاً بشكل عام داخل كل من البنجلادشيين والباكستانيين فيما يتعلق بالنوع فيما عدا الفئة العمرية، ما بين ٣٠ – ٤٤ عامًا فهناك نسبة تتراوح ما بين ٢– ٣ % زيادة في الذكور على الإناث بين الباكستانيين، ٤–٥% زيادة في الذكور على الإناث بين البنجلادشيين.

جدول رقم (٥)

الفئة العمرية	عددها	نسبتها من عدد المسلمين في بريطانيا
أقل من ١٤ عامًا	٦٨٠ ألفًا	%٣٤
من ١٥ حتى ٢٩	٦٢٠ ألفًا	%٣١
من ٣٠ حتى ٤٤	٤٠٠ ألف	%٢٠
٤٥ عامًا فأكثر	٣٠٠ ألف	%١٥
الإجمالي	**٢ مليون**	**%١٠٠**

الفئات العمرية للمسلمين في بريطانيا

تم تجميعه اعتمادًا على مؤشرات السكان، خريف عام ٢٠٠١، وإحصاءات مكتب الإحصاءات القومية عام ٢٠٠٣.

مراحل تطور أوضاع المسلمين في بريطانيا:

وقد مرت أوضاع الجالية الإسلامية في بريطانيا بمراحل متعددة اتسمت كل منها بملامح بارزة عكست التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على الجالية.

المرحلة الأولى: ركز خلالها المسلمون في بريطانيا على بناء المساجد والمدارس، حيث كان نشاط المسلمين منصبًا على هذا الهدف بشكل خاص، ففي عام ١٨٦٠ تم تسجيل أول مسجد في سجلات الأماكن الدينية البريطانية

وقد تطور عدد المساجد في لندن من ١٨ مسجدًا في عام ١٩٦٦ إلى ٣٣٨ مسجدًا في عام ١٩٨٥ ثم إلى نحو ٥٧٤ مسجدًا في الوقت الراهن، وتنتشر المساجد في كافة المدن البريطانية، حيث يوجد في "ويلز كارديف" مدرسة واحدة و ١١ مسجدًا ويوجد في "برمنجهام" ١١ مدرسة و ١٠٨ مساجد وفي "أولدهام" توجد ٥ مدارس معظمها خاصة بالمسلمين من بنجلادش، ويوجد بها كذلك نحو ١٦ مسجدًا، وفي "برادفورد" هناك مدرستان و٥٤ مسجدًا، حيث يحضر شعائر صلاة الجمعة من هذه المدينة نحو ١٠٠ ألف مسلم، وفي "ليدز" هناك مدرسة واحدة و ٢١ مسجدًا وفي "ليسيستر" هناك ٨ مدارس و١٩ مسجدًا، وفي العاصمة لندن هناك ٢٠ مدرسة و ١٦٥ مسجدًا، أما أيرلندا الشمالية فلا توجد بها مدارس إسلامية، ولكن بها ٢٠ مسجدًا أهمها

المرحلــة الثانيــة: التوجـه نحـو إنشـاء مؤسسـات إسـلامية بهـدف تـوفير الخـدمات الصـحية والتعليميـة والاجتماعيـة للمهـاجرين والعمـل علـى تحسـين أوضـاعهم، حيث أنشأ كل من المجلس الإسلامي الأوروبـي ومجلس الشورى الإسـلامي لهذا الغرض، فيما شـهدت حقبـة الثمانينيات تطورًا بـارزًا فـي علاقة الجاليـة الإسـلامية ببعضـها بعضًـا، فبعدما كانـت تعـاني مـن التشـرذم، وغيـاب الوعي لوحدة المصالح والمخاطر بدأت تنظم جهودها في إطار عمل جماعي للحفاظ على وجودها ومصالحها، حيث مثلت لجنة "العمل للشؤون الإسلامية" التي أنشئت في أكتوبر ١٩٨٨ أول تجمع يعمل على تنظيم مسلمي بريطانيا كجماعة واحدة ذات هوية ومصالح مشتركة، وكانت أيضًا أول تنظيم إسلامي ينخـرط فـي العمـل العـام، ويتفاعـل مـع مؤسسـات الدولـة للـدفاع عـن حقـوق المسلمين ومقدساتهم. وفي عام ١٩٩٧ أنشئ المجلس الإسلامي – البريطاني الذي لعب دورًا في دفع المسلمين إلى الوعي بقضاياهم ومصالحهم المشتركة ودفـع المؤسسـات البريطانيـة الرسـمية إلـى تبنـي تشـريعات تضـمن حقـوق المسلمين كأقلية دينية ذات خصوصية، فضلاً عن محاولة أعضائه الوصول إلـى مواقـع قياديـة فـي المجتمـع البريطـاني، ويضـم هذا المجلس فـي عضـويته نحو ٤٠٠ منظمة إسلامية محلية ومسجد وجمعية ثقافية ومهنية ويتواصل معه أكثر من ٧٠% من المسلمين البريطانيين.

ونظرًا لأن الجالية الإسلامية في بريطانيا من أكثر التجمعات الإسلامية تنوعًا في العالم، فإن ذلك قد أدى في أحيان عديدة إلى التفاف أعضائها حول جذورهم القوميـة، ومـا هـو حـال دون ظهـور وعـي أوسـع بالقضـايا والمصـالح المشتركة حتـى وقت متـأخر، كمـا سـاهمت صـدقية القوانين المنظمـة لحقوق الأقليات في بريطانيا في دفع المسلمين إلى تنظيم أنفسهم على أسس عرقية أو إثنيـة بـدلاً مـن أسـس دينيـة فنشـأت المنظمـات الإسـلامية السـابقة وغيرهـا مـن الجمعيات مثل "جمعيـة المحـامين المسـلمين"، و"جمعيـة المـدارس الإسـلامية"،

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الوعي بالهوية والمصالح المشتركة بين أفراد الجالية، حيث أدت عدة أحداث وقعت أواخر الثمانينيات من القرن الماضي إلى إدراك المسلمين في بريطانيا لأنفسهم كجماعة واحدة ذات هوية وقضايا ومصالح مشتركة، وبدأ المسلمون فيها خاصة الأجيال التي ولدت ونشأت في المهجر يؤكدون على مواطنتهم ويدافعون عن حقوقهم المدنية ويشاركون في الحياة العامة ويتفاعلون مع المجتمع البريطاني بشكل أوسع، **ومن أبرز هذه الأحداث:**

١- واقعة سلمان رشدي التي حدثت عام ١٩٨٦ والتي كان لها أثر مهم على إدراك المسلمين في بريطانيا لأنفسهم كجماعة واحدة ذات هوية ومصالح مشتركة، فقد دفعت هذه الواقعة مسلمي بريطانيا على اختلاف أصولهم القومية والعرقية وخاصة الأجيال التي ولدت ونشأت في المهجر إلى الالتفاف حول هويتهم الإسلامية المشتركة وإلى تنظيم أنفسهم والتفاعل بشكل أوسع مع المجتمع البريطاني ومؤسسات الدولة دفاعًا عن هويتهم وقضاياهم المشتركة. فبعد أن تنبه المسلمون في بريطانيا إلى أن دار نشر "بنجوين" الإنجليزية قامت بنشر كتاب "آيات شيطانية" الذي يسيء إلى الإسلام قامت أكثر من عشرين منظمة إسلامية بتأسيس لجنة عمل للشؤون الإسلامية في الحادي عشر من أكتوبر سنة ١٩٨٨ من أجل التنسيق وتعبئة الرأي العام ضد نشر هذا الكتاب، وقامت لجنة العمل للشؤون الإسلامية باستخدام جميع القنوات الشرعية المتاحة لها مثل المحاكم وجماعات الضغط والتحالفات السياسية في محاولتها إيقاف نشر وتوزيع الكتاب، ولكن الحكومة البريطانية أعلنت أن القانون يمنع اتخاذ أية إجراءات قانونية ضد الناشر وأن قانون الإساءة الدينية

٢- ساهمت عدة أحداث أخرى في تعميق إحساس المسلمين في بريطانيا بقضاياهم المشتركة وحفزتهم على الالتفاف والتنظيم بشكل متزايد حول هويتهم الإسلامية، أبرزها ظاهرة الخوف من الإسلام التي انتشرت في المجتمع البريطاني خلال هذه الفترة، ففي عام ١٩٩٧ قامت اللجنة الخاصة بشؤون مسلمي بريطانيا بإعداد تقريرها الذي جاء تحت عنوان "إسلاموفوبيا تحدٍ لنا جميعًا" ورصد التقرير أوضاع المسلمين في بريطانيا واستشف انتشار ظاهرة الخوف من الإسلام في المجتمع البريطاني. وقد تزامن نشر هذا التقرير مع إنشاء المجلس الإسلامي البريطاني والذي لعب دورًا رئيسيًا في تسليط الضوء على قضايا مسلمي بريطانيا، وفي دفع مؤسسات الدولة إلى الالتفات لمظالمهم وإلى تبني تشريعات تضمن حقوقهم وحرياتهم كمواطنين بريطانيين وكأقلية دينية ذات خصوصية، وقام وزير الداخلية في ذلك الوقت جاك سترو بتقديم نتائج وتوصيات التقرير إلى مجلس العموم البريطاني في ديسمبر ١٩٩٨ مما نبه الجهات الرسمية في بريطانيا إلى تدني أوضاع الأقلية المسلمة وخطورة انتشار ظاهرة التمييز ضد الإسلام والمسلمين في المجتمع البريطاني.

٣- بروز تيارات عنصرية تطالب بطرد المسلمين من بريطانيا، حيث شهدت الساحة السياسية البريطانية أحداثًا كثيرة في هذا الاتجاه كان لها أثر مهم على وضع المسلمين في بريطانيا، ففي صيف ٢٠٠١ قامت مجموعة من

وأعدت المفوضية الإسلامية لحقوق الإنسان في أعقاب هذه الأحداث تقريرًا جاء فيه أن أحداث الشغب نتجت عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي الذي يعاني منه المسلمون في أولدهام، كما أشار التقرير إلى أن الشباب المسلم يشعر بالاغتراب عن محيطيه السياسي والاجتماعي بسبب التمييز ضده والحرمان الذي يعانيه، وأكد التقرير أن الأقلية المسلمة في بريطانيا تواجه معدلات متزايدة من "الإسلاموفوبيا" يعد الحزب القومي من أبزر مظاهرها.

جدول رقم (٦)

الديانة	الفئة ١٦-٢٤ عامًا	الفئة ٢٥- ٤٩ عامًا	الفئة أكثر من ٥٠ عامًا
مسيحيون	% ١٨	% ١٥	% ٢٧
هندوس	% ٦٢	% ٤٥	% ٥٦

مسلمون	٧٤ %	٤٦ %	٦١ %
سيخ	٦٣ %	٥٨ %	٦٩ %
غير دينيين	٥ %	٣ %	٥ %

ارتباط الإسلام بالهوية لدى مختلف فئات المسلمين في بريطانيا مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى.

المصدر: مسح المواطنة – وزارة الخارجية البريطانية – ٢٠٠١.

أحداث ١١ سبتمبر.. والجالية الإسلامية في بريطانيا:

جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتمثل علامة بارزة في أوضاع المسلمين في بريطانيا، حيث عززت هذه الأحداث من انتشار ظاهرة "الإسلاموفوبيا" بشكل كبير وأدت إلى ازدياد حالات الاعتداء المادي والمعنوي ضد المسلمين، وعززت من الاتجاه نحو التفاف الجالية الإسلامية حول هويتها وتنظيم صفوفها والدفاع عن مصالحها، وتوفير الحماية لأفرادها.

ففي تقريره الذي صدر في نهاية مايو ٢٠٠٣ أكد مركز "مراقبة العنصرية وكراهية الأجانب" التابع للاتحاد الأوروبي تعرض المسلمين في بريطانيا لاعتداءات واضحة، حيث هوجمت المساجد وراجت رسائل التهديد لهم على الإنترنت والتي صورت المهاجرين وطالبي حق اللجوء من المسلمين على أنهم "يمثلون خطرًا شديدًا"، أما تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان حول العالم لعام ٢٠٠٢ فقد أكد أن العام التالي لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ شهد أكثر من ٣٤٤ حادث عنف ومناهضة ضد المسلمين، وتعرض بعض المساجد للتهميش إعلاميًا مثل المسجد الرئيسي في برمنجهام.

كما ساهمت الإجراءات التي اتبعتها الشرطة البريطانية في جعل حياة المسلمين هناك أكثر صعوبة؛ إذ أشارت تقارير أصدرتها منظمات إسلامية إلى أن المسلمين البريطانيين أصبحوا "الضحايا الجدد" للشرطة التي تتعامل معهم بنوع من الشك والخوف، وأكد محامو تلك المنظمات أنهم تلقوا العديد من الشكاوى من مواطنين مسلمين يؤكدون فيها أن الشرطة البريطانية تحد من حرياتهم من خلال إيقافهم في الشوارع ومداهمة وتفتيش منازلهم بشكل مستمر،

وفي هذا الإطار تظهر الإحصائيات تصاعدًا حادًا في أعداد السجناء المسلمين خلال السنوات القليلة الأخيرة، ففي عام ٢٠٠١ كان هناك نحو ٦٠٩٥ مسلمًا في السجون وذلك مقارنة بنحو ٧٣١ مسجونًا في عام ١٩٩١ وبنسبة زيادة قدرها ٨٠٠% خلال عشر سنوات، وهو عدد كبير يعكس العديد من المؤشرات الخطيرة أبرزها أن المسلمين هم أكثر الطوائف التي تتعرض للملاحقة الأمنية في بريطانيا، وحسب صحيفة الأوبزوفر يوم ٣٠ مايو ٢٠٠٤ التي ذكرت هذه الأرقام، فإن المسلمين الذين لا يمثلون أكثر من ٣% من عدد سكان بريطانيا يمثل سجناؤهم نحو ٩% من إجمالي نزلاء السجون بها، وقالت الصحيفة "إن ٣٥ ألف مسلم تعرضوا للتوقيف والتفتيش في بريطانيا خلال عام ٢٠٠٣، لم توجه أي اتهامات إلا إلى ٥٠ شخصًا فقط من بينهم، وذلك مقارنة بنحو ألف مسلم فقط تعرضوا للتوقيف والتفتيش في عام ٢٠٠٠"، كما أكدت صحيفة "ذي هندو" بنفس التاريخ، أن المسلمين هم أكثر عرضة للتوقيف والتفتيش من قبل الشرطة البريطانية أكثر من غيرهم، وذلك لاشتباهات تتعلق بالإرهاب حسب وصف الصحيفة التي قالت إن "المسلمين يشتكون من أن وسائل الإعلام تبرز فقط الأصوات المتطرفة وتتجاهل الغالبية العظمى من الأصوات المعتدلة".

وفي نفس الإطار قالت صحيفة الإندبندنت يوم ٣ يونيه ٢٠٠٤: "إن حياة المسلمين في بريطانيا لم تكن يسيرة أبدًا، فمنذ عشرات السنوات كانوا يكافحون ألوانًا من التمييز ضدهم، أما الآن وبعد أحداث ١١ سبتمبر فقد أصبحت الأمور أكثر سوءًا، فقد كشفت التقارير مدى المعاملة السيئة التي يلقاها المسلمون في البلاد، والذين أصبحوا يواجهون اندفاعًا سريعًا في الهجمات

وتناولت الصحيفة بعض ما جاء في تقرير لجنة مسلمي بريطانيا الذي صدر في مطلع شهر يونيه ٢٠٠٤، وأكد أن بعض المسلمين في بريطانيا يشعرون بأنهم منعزلون عن المجتمع مما يجعلهم أكثر عرضة وتأثرًا بالمتطرفين، وأن هناك شعورًا عامًا لدى المسلمين بالظلم، بأنهم غير مرغوب فيهم وأنهم عدو داخلي يقع تحت وطأة الحصار الدائم فضلاً عن الإحساس بالإذلال والسخط والاستياء الذي يسود أوساط كافة المسلمين في بريطانيا.

واتهم التقرير الحكومة البريطانية بأنها لم تقم بما يجب أن تقوم به لتحسين معيشة مسلمي بريطانيا وقال: "إن لجنة مسلمي بريطانيا لديها شعور قوي بأن الحكومة البريطانية لم تفعل إلا اليسير تجاه الالتزام بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي بهدف حماية المسلمين بها من كافة أعمال التمييز والتحقير والمضايقة والحرمان. وذكر إقبال ساكراني الأمين العام للجنة مسلمي بريطانيا أن هناك زيادة بنسبة ٤١% في عمليات التوقيف والتفتيش ضد المسلمين وقال: "نحن نشهد زيادة مخزية في أعمال العدوان ضد المسلمين". وقالت الصحيفة إن التوصيات الصادرة عن اللجنة تتمثل في ضرورة إلزام كل الهيئات العامة باتخاذ خطوات إيجابية للحيلولة دون حدوث أعمال تمييز على أسس دينية.

كما نقلت صحيفة الأوبزرفر يوم ٣ يونيه ٢٠٠٤ عن تقرير لجنة مسلمي بريطانيا قوله إن البنية المؤسسية البريطانية مصابة بفوبيا الإسلام، وذكرت نقلاً عن التقرير أن الهجمات ضد المسلمين في تصاعد مستمر منذ أحداث

كما حذرت مجموعة من الباحثين ورجال الدين البريطانيين من أن نزعة الإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام) المتفشية في البلاد، بدأت تأخذ طابعًا مؤسساتيًا، وأشارت في تقرير أصدرته يوم ٢ يونيه ٢٠٠٤ في نهاية تحقيق مفصل حول النزعة التي اعتبرتها "عنصرية" إلى أن التمييز ضد المسلمين ومصادرة حقوقهم هو عبارة عن "قنبلة زمنية" تهدد بتأجيج صراعات عنيفة بين المسلمين وغيرهم. وقال الإمام عبد الجليل ساجد، وهو الناطق باسم المجموعة: إنه وزملاءه خاب أملهم إزاء تقاعس الحكومة عن تنفيذ توصيات تضمنها تقرير سابق للجنة نفسها حول سبل الحد من الإسلاموفوبيا. واعتبر ساجد، وهو إمام مسجد برايتون بجنوب إنجلترا وشارك في إعداد التقريرين الأخيرين اللذين أصدرتهما المجموعة نفسها "أن الحكومة لم تقم بواجبها كاملاً في إطار مكافحة هذه النزعة العنصرية، وأضاف "لقد خاب أملنا بعد صدور تقريرنا السابق في ١٩٩٧، لأن الإجراءات التي أوصينا باتخاذها لم تنفذ". وزاد أن "الاعتداءات على المسلمين وعلى المساجد لا تزال مستمرة، بل إنها تزايدت بوضوح بعد تطبيق قانون الإرهاب ٢٠٠١"، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتابع: "المسلمون يتعرضون للتمييز في أماكن العمل كما يحارب الحجاب في بعض المدارس وأماكن العمل". وتساءل ساجد: "لماذا لا نرى مذيعة تلفزيونية محجبة مثلاً؟" وشدد على أن "الإسلاموفوبيا هو انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية"، وأوضح أن أحد جوانب رسوخ النزعة العنصرية في بريطانيا يتمثل في تسللها إلى المؤسسات الرسمية بشتى أنواعها، وقال: "حين وضعنا تقريرنا السابق لم نلاحظ وجود نزعة الإسلاموفوبيا المؤسساتية بقوة، بيد أننا الآن لمسنا تغلغلها إلى مؤسسات كثيرة".

وأضافت اللجنة التي يرأسها الدكتور اليهودي ريتشارد ستون وتضم بين أعضائها باحثين وعلماء دين مسلمين ومسيحيين، أن العنصرية الأوروبية حيال المسلمين أخذت أشكالاً مختلفة، وأشارت إلى ميل وسائل الإعلام في

وقد أدت كل هذه الانتهاكات التي تعرض ومازال يتعرض لها مسلمو بريطانيا إلى خلق حالة من عدم الثقة والكراهية بينهم وبين غير المسلمين، الذين يشعرون بالخوف من قيام هؤلاء بتفجير أنفسهم، في نفس الوقت الذي يشعر المسلمون في بريطانيا بالخوف من الاعتداءات المتكررة عليهم من قبل أفراد المجتمع أو الأجهزة الأمنية.

وعلى الرغم من محاولات الحكومة البريطانية التخفيف من تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، وهي المحاولات التي ظهرت في تأكيد رئيس الوزراء توني بلير أن "الحرب على الإرهاب ليست حربًا ضد الإسلام"، و"أن أحداث ١١ سبتمبر تتنافى تمامًا مع العقيدة الإسلامية"، لافتًا أن إلقاء اللوم على الإسلام في هذه الهجمات يعتبر أمرًا سخيفًا ويشبه تمامًا إلقاء اللوم على المسيحية في الهجمات على الكاثوليك والبروتستانت في أيرلندا الشمالية، فضلاً عن توقيع حزب العمال وحزب الأحرار تعهدًا يلزمهما بالعمل من أجل تحقيق تفاهم أكبر بين الجماعات الدينية المختلفة وإصدار حزب المحافظين بيانًا يشيد فيه "بالإسهام الحضاري الذي يقدمه المسلمون في بريطانيا"، رغم ذلك فإن هناك عوامل كثيرة تساهم في إذكاء أجواء عدم الثقة والكراهية بين المسلمين وغير المسلمين في بريطانيا وتقلص كثيرًا من فرص اندماج الجالية الإسلامية في المجتمع البريطاني وتساعد على ترسيخ الشعور بالخوف من الإسلام، **من أبرزها:**

أولاً: إصرار بعض وسائل الإعلام البريطانية على تعميق أزمة عدم الثقة إزاء المسلمين في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث اعتبرتهم "العدو الجديد" لأوروبا، وبالغت في تغطية مساجلات الجماعات الإسلامية

١- **التركيز على بث الصورة النمطية التي تقوم على "كراهية الإسلام والمسلمين"**، فعلى سبيل المثال اتهمت الكاتبة "ميلاني فيليس" المسلمين في صحيفة "**الصنداي تايمز**" يوم ١٨ فبراير ٢٠٠٢ بأنهم "أصبحوا طابورًا خامسًا، ويشكلون جيشًا من آلاف الشباب الغاضب، الذي ينتظر الفرصة لتدمير المجتمع الذي قام بإيوائهم". وفي السياق ذاته أشار الكاتب "وليام أودي" في مقال **بصحيفة الديلي تليجراف** يوم ١ مارس ٢٠٠٢ إلى "أن مسلمي بريطانيا يمثلون جسمًا غريبًا، وأنه ليس ممكنًا الفصل بين الإسلام والإرهاب في الذهن الشعبي البريطاني". ولوحظ أن بعض الصحف البريطانية مثل "التايمز، والتليجراف، والديلي ميل" قد تبنت خطًا عدائيًا ضد المسلمين، وتنافست في ذلك بعد هذه الأحداث مباشرة، وبنفس المنطق عبرت الكاتبة ويل كومنيس في مقال نشرته صحيفة التليجراف يوم ٢٥ يوليو ٢٠٠٤ تحت عنوان "المسلمون يشكلون تهديدًا على حياتنا" عن قلقها البالغ بشأن تنامي أعداد السكان المسلمين في بريطانيا، قائلة: "إنني سأظل على لهجتي المروعة المتزايدة التي ترى في كل مواطن مسلم تهديدًا" وذهبت الكاتبة بعيدًا بقولها: "المسلمون المتطرفون يختلفون عن المسيحيين المتطرفين، فإذا كان المسيحي المتطرف يعتقد في وجود جنة عدن، فإن المسلم المتطرف يخطط فقط لاختراق الطائرات واستخدامها في الهجوم على المباني".

٢- **الربط بين الإسلام والإرهاب**، حيث أصرت هيئة الإذاعة البريطانية، مثلاً، على وصف زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن بأنه "إرهابي إسلامي"، وتجاهلت معظم وسائل الإعلام البريطانية التوصيات الحكومية بخصوص التغطية الإعلامية عن المسلمين والجاليات الإسلامية، وهو ما أشار إليه المجلس الإسلامي البريطاني بقوله: "إنه في ظل الحرب ضد الإرهاب، تم خفض الضمانات فيما يتصل بالكتابة الإعلامية عن المسلمين، وأصبحت

٣- **الترويج لما يسمى "خلايا الإرهاب النائمة" في بريطانيا**، وأنها تقيم بين أفراد الجاليات العربية والإسلامية، وانعكس ذلك في حملة الاعتقالات والملاحقات التي قامت بها أجهزة الأمن البريطانية ضد بعض عناصر هذه الجالية، وظهرت أصوات تنادي بالتضييق على المسلمين، وخاصة فيما يتعلق بمسائل الدين، حيث دعت صحيفة "**ديلي تليجراف**" يوم ١٥ يناير ٢٠٠٢، إلى رفض إنشاء المدارس الدينية "أحادية العقيدة"، مؤكدة أنها "خطر سوف ينفجر في وجه بريطانيا". فيما دعت "**الأوبزرفر**" يوم ١٣ يناير ٢٠٠٢، الحكومة البريطانية لإقرار إجراءات أشد صرامة تهدف إلى الحد من استخدام المتشددين المسلمين لبريطانيا كقاعدة لهم للانطلاق إلى أوروبا"، فضلاً عن إجراء استطلاعات مضللة للرأي العام في أوساط المسلمين، تؤكد تعاطفهم مع الجماعات الإرهابية ومعارضتهم للحرب ضد الإرهاب، حيث أجرت صحيفة "صنداي تايمز" استطلاعًا للرأي في شهر يونيه ٢٠٠٢، طبقته على شريحة مختارة من المسلمين في بريطانيا، أظهر أن ٤٠% منها يجد مبررًا لتصعيد بن لادن حربه ضد الولايات المتحدة، في مقابل استطلاع آخر أجرته هيئة الإذاعة البريطانية أوضح أن ٨٠% منهم يرفض الحرب التي تشنها واشنطن ولندن ضد "الإرهاب".

ويعد الموقف من الحجاب مؤشرًا آخر على هذه التوجهات، فعلى سبيل المثال شنت الصحف البريطانية حملة عنيفة ضد الحجاب بعدما خسرت الطالبة المسلمة شابينا بيجام الدعوة القضائية التي رفعتها المحكمة العليا البريطانية بصدد حقها في ارتداء الزي الإسلامي في المدرسة والتي استمرت لمدة عامين، حيث قالت الكاتبة جانيس تيرنر في مقال نشر بصحيفة صنداي

هذا فيما انتقدت منى بونيس في مقال آخر نشرته الصحيفة بنفس العدد الطالبة شابينا لمطالبتها بارتداء الزي الإسلامي الطويل الذي يغطي من الرأس إلى القدم في المدرسة، وقالت إن مطالبها تلك تمثل إساءة لاستخدام حقوق الإنسان التي وفرت لها كافة المزايا التي يحصل عليها المواطنون البريطانيون مثل حقها في التعليم.

ورأت الكاتبة أن الحجاب الذي تطالب به الطالبة والذي انتشر بين عدد من السيدات المسلمات في بريطانيا يمثل دربًا من القمع السياسي ويعيد المجتمع إلى عصور التخلف التي يشهدها العرب والمسلمون حاليًا، وإلى العصور المظلمة الغابرة، مضيفة أنها كامرأة عربية ومسلمة " أي الكاتبة" تشعر أن السعادة بالحياة في بريطانيا هي بعدم إلزام السيدات ارتداء الملابس التي تغطي أجسادهن على غرار الطريقة المتواجدة في بعض الدول الإسلامية الأخرى.

ثانيًا: صدور بعض التصريحات التي تسيئ إلى المسلمين والإسلام، مثل تصريحات اللورد "جورج كيري" كبير أساقفة كانتربري (الكنيسة الإنجليكية) الذي وجه يوم ٢٦ مارس ٢٠٠٤ انتقادات شديدة اللهجة للثقافة الإسلامية،

ثالثًا: الدور الذي يمارسه اللوبي الصهيوني، في تشويه صورة الإسلام والمسلمين وإلصاق تهمة الإرهاب بهم مستغلاً سيطرته على وسائل الإعلام، ففي بريطانيا يسيطر اليهود على مؤسسات إعلامية كبرى، حيث يسيطر روبرت ميردوخ وحده على ٤٠% من وسائل الإعلام البريطانية، مثل مجلة "إيديوكيشتيل سابلمنت" ومحطة "سكاي" كما يسيطر اليهود على المجموعة الدولية للأخبار التي تملك أغلبية أسهم شركة "فوكس" السينمائية الشهيرة. وبعض الصحف الهامة مثل "التايمز" و "صنداي تايمز" بالإضافة إلى مجموعة "التليجراف" التي تصدر صحيفة "التليجراف" اليومية والأسبوعية، ومعظم أعضاء هاتين المجموعتين من اليهود، وتتضح الصورة أكثر إذا علمنا

وتعكس الزيارة التي قام بها العالم الإسلامي الدكتور يوسف القرضاوي إلى بريطانيا مطلع شهر يوليو ٢٠٠٤ حقيقة سيطرة اليهود على وسائل الإعلام في بريطانيا واستغلالهم ذلك في الإساءة للإسلام والمسلمين وتأليب الرأي العام والمجتمع ضدهم، فعلى سبيل المثال قالت صحيفة الصنداي تايمز يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٤: "إن بريطانيا سمحت لرجل دين إسلامي يؤيد الأعمال الانتحارية بالدخول إلى البلاد"، وذلك في إشارة للفتوى التي أجاز من خلالها القرضاوي العمليات "الاستشهادية" التي ينفذها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين والتي اعتبرها "سلاح الضعفاء"، فيما سخرت صحيفة نيوستيتسمان يوم ١٩ يوليو في مقال لبيتر تاتشل من اختيار القرضاوي ليكون المتحدث الرئيسي في مؤتمر "حق المرأة في الاختيار" الذي عقد حول حجاب المرأة المسلمة، وقالت الصحيفة: "إن المؤتمر كان مجرد "حفلة تتكرية" لتوجهات كراهية النساء والمجتمع؛ لأن المتحدث فيه "القرضاوي" يؤمن أن الاغتصاب هو ذنب الضحية، ويؤيد ضرب المرأة، وإعدام الشواذ حسب ما أوردته هذه الصحيفة.

وفي نفس السياق فقد اشتملت الحملة التي قام بها اللوبي الصهيوني والأوساط اليمينية المؤيدة لإسرائيل في بريطانيا ضد القرضاوي كرمز إسلامي رفيع على الكثير من الضغوط لتوجيه اتهامات له بالتحريض على الكراهية العنصرية، تمهيدًا لاعتقاله أو ترحيله، حيث قدمت إحدى المنظمات اليهودية شكوى في حقه، إلا أن سلطات الادعاء رفضت ذلك بعدما أوضح الملف

رابعًا: صدور قانون مكافحة الإرهاب، والذي اعتبر موجهًا ضد المسلمين، مما عزز من شكوك الجالية الإسلامية من مواقف السلطات تجاهها، وهو ما رصدته منظمات حقوق الإنسان وعكسته استطلاعات الرأي، حيث وصف المحامي جون ودهام، رئيس منظمة "ليبرتي" البريطانية لحقوق الإنسان، التشريعات البريطانية الجديدة والتي صدرت بعد أحداث ١١ سبتمبر والهادفة لاحتجاز المشتبه بتورطهم في نشاطات إرهابية بأنها "قوانين شوفينية وعنصرية؛ لأنها تميز اللاجئين الأجانب من البريطانيين"، مشيرًا إلى أن المشكلة الأساسية في هذه التشريعات هي إعطاؤها صلاحيات واسعة لوزير الداخلية تمكن قوات الأمن من احتجاز أي شخص اتهم بممارسة الإرهاب على أساس معلومات أمنية يتم الحصول عليها غالبًا من دول أجنبية، كما أن المشتبه به ومحاميه لن يتاح لهما الاطلاع على الأدلة المتوفرة مما يجعل محاولة الطعن بأمر الاحتجاز قضائيًا شبه مستحيلة، فهذه الإجراءات التعسفية ستطبق حصرًا على الأجانب الذين لجأوا إلى بريطانيا مما يعني تمييزًا بين الأجانب والبريطانيين وسوف تستهدف المسلمين أكثر من غيرهم.

وأكد استطلاع للرأي **أجرته هيئة الإذاعة البريطانية** في ديسمبر ٢٠٠٢ وشمل ٥٠٠ مسلم بريطاني أن الغالبية العظمى من المسلمين المقيمين في بريطانيا ينظرون إلى الحرب على الإرهاب على أنها حرب ضد الدين

وتظهر التجربة ارتفاعًا حادًا في أعداد من يتعرضون للتوقيف والتفتيش بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وهو ما اعترفت الحكومة البريطانية به بالفعل، ووفقًا لهيئة الإذاعة البريطانية يوم ٢٢ يوليو ٢٠٠٤ فإن الإحصاءات تشير إلى أن هناك ارتفاعًا بلغ ٣٠٠% في حالات التوقيف والتفتيش بموجب هذا القانون فيما بلغ عدد من تعرض لذلك حوالي ٣ آلاف شخص معظمهم من المسلمين المنحدرين من أصول آسيوية، وقالت الهيئة إن قانون مكافحة الإرهاب أدى أيضًا إلى تعزيز الشعور لدى المسلمين بالتمييز ضدهم واستهدافهم منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ففي حين تزايد أعداد البريطانيين البيض الذين يخضعون للتفتيش بنسبة ١١٨% والسود بنسبة ٢٣٠% فإن هذه النسبة بلغت ٤٠٠% بين المسلمين، وهو ما يدفع أفراد الجالية الإسلامية إلى الشك في دوافع الشرطة البريطانية، ونقلت الإذاعة عن إقبال سكراني من المجلس الإسلامي البريطاني قوله: "إن التوقيف والتفتيش العشوائي للمسلمين يعد دليلاً آخر على أنه ليس هناك خيار آخر أمامهم سوى الاعتقاد أن ظاهرة الخوف من الإسلام قد فرضت نفسها على المجتمع البريطاني".

وتعكس قضية المهندس المصري الدكتور ممدوح حمزة الذي اعتقلته السلطات البريطانية بعد ساعات من وصوله إلى لندن بناء على دعوة رسمية للمشاركة في مأدبة عشاء تقيمها ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية حقيقة ما يمثله قانون مكافحة الإرهاب من تقييد واعتداء على الحريات، خاصة بالنسبة للعرب والمسلمين المقيمين في بريطانيا أو الذين يترددون عليها للزيارة، حيث أقدمت السلطات البريطانية على اعتقال الدكتور ممدوح حمزة بموجب هذا القانون بناء على شكوى قدمت ضده بهذا الشأن، وعلى الرغم من التعتيم الكامل الذي تبديه هذه السلطات حول مبررات الاعتقال ودوافعه فإنه يظهر أن دائرة الاشتباه لم تعد تقتصر فقط على العناصر المتطرفة أو من يشتبه بصلاتهم بالإرهاب، كما تدعي الحكومة البريطانية، بل أصبحت تطال غيرهم، خاصة

وعلى الجانب الآخر، وبالرغم من التحديات التي فرضتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الجالية الإسلامية في بريطانيا والتي سلطت الضوء على معاناة وتردي أوضاع الأقلية المسلمة بها وعلى انتشار ظاهرة "الإسلاموفوبيا" في المجتمع البريطاني إلا أنه كان لها بعض الآثار الإيجابية على الوضع القانوني للأقلية المسلمة بها، **أهمها:**

١- ساعدت تلك الأحداث مسلمي بريطانيا على انتزاع بعض التشريعات التي تحمي حقوقهم وحرياتهم المدنية كأقليات عرقية في بريطانيا، فقد تضمن قانون مكافحة الإرهاب مواد تمنع الاعتداء على الأشخاص والأملاك بدافع ديني، وتطابقت تلك المواد مع مواد قانون الجرائم والفوضى لعام ١٩٩٨، والذي يحمي الأقليات من الاعتداء على أساس عرقي، وفي ديسمبر ٢٠٠٣ صدق مجلس العموم البريطاني على مشروع قانون يمنع التمييز على أساس ديني في مجال العمل، ويحمي هذا القانون المسلمين من جميع مظاهر التمييز المباشر وغير المباشر في أماكن العمل، ويعد التصديق على هذا القانون من أهم المكاسب التي حققها المسلمون في بريطانيا على الإطلاق. ويتطلع مسلمو بريطانيا إلى قوانين أخرى تحميهم من التمييز في مجالات أخرى خاصة مجال الخدمات الاجتماعية، كما تحاول جماعات إسلامية وحقوقية في بريطانيا دفع الحكومة البريطانية إلى تبني البروتوكول ١٢ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والذي يمنع التمييز على أساس ديني في جميع المجالات والذي تحفظت عليه الحكومة البريطانية لأنه في رأيها عام وغير محدد.

٢- نجحت المنظمات الإسلامية في إقناع الحكومة البريطانية بإدماج سؤال عن ديانة المستجيب في آخر تعداد سكاني أجري عام ٢٠٠١، وقد أدى ذلك إلى خلق قاعدة معلوماتية مهمة وموثوق بها عن أوضاع المسلمين في بريطانيا مما يساعد على التعامل مع قضاياهم ومطالبهم بشكل أفضل، وحتى

٣- الحصول على بعض الاستثناءات القانونية في بعض المجالات التي ظهر فيها تناقض بين التقاليد الإسلامية والقانون البريطاني، فعلى سبيل المثال حصل المسلمون على تصريح بإقامة مذابح خاصة لا يشترط فيها إجراء تخدير الحيوانات قبل ذبحها حسبما ينص القانون البريطاني. كما حصل المسلمون مؤخرًا على استثناء ضريبي لهم في مجال شراء العقارات، حيث اتفقت الجالية الإسلامية في بريطانيا مع البنوك على إجراءات محددة لشراء العقارات لتجنب ضرورة دفع الفوائد التي تحرمها الشريعة الإسلامية، ولأن هذه الإجراءات كانت تضطرهم لدفع ضريبة مزدوجة على العقار، فقد سعت المنظمات الإسلامية في عام ٢٠٠٣ إلى إقناع الحكومة البريطانية بإعفاء المسلمين من دفع هذه الضريبة المزدوجة.

التحديات التي تواجه المسلمين في بريطانيا ومؤشرات تحسن أوضاعهم:

وإذا كانت أحداث ١١ سبتمبر قد أدت إلى تصاعد أعمال العنف ضد الجالية المسلمة في بريطانيا وتعزيز نظرية "الخوف من الإسلام" بين أوساط البريطانيين، فإن هذه الجالية تواجه العديد من التحديات الأخرى، **أبرزها:**

أولاً: يعتبر المسلمون من أكثر الفئات التي تعاني التهميش والتمييز والحرمان في المجتمع البريطاني، حيث أشارت عدة تقارير واستطلاعات للرأي أن مسلمي بريطانيا يعانون التمييز في مختلف المجالات مثل العمل والتعليم والصحة والخدمات والإسكان والإعلام، فطبقًا لاستطلاع قامت به المفوضية الإسلامية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢ فإن ٢٥% من المستجوبين قالوا إنهم،

جدول رقم (٧)

الديانة	نسبة المشاركة المدنية
يهود	% ٥٩
بوذيون	% ٤٤
مسيحيون	% ٣٩
مسلمون	% ٢٩
سيخ	% ٢٨
هندوس	% ٢٣
غير دينيين	% ٤٠

المشاركة المدنية للمسلمين مقارنة بأصحاب الأديان الأخرى في بريطانيا

المصدر: مسح المواطنة – وزارة الخارجية البريطانية – ٢٠٠١.

ملحوظة:- المشاركة المدنية هنا تعني التواصل مع أعضاء المجالس المحلية، وأعضاء البرلمان وكبار المسؤولين في الحكومة، وحضور المسيرات والاجتماعات العامة وتوقيع الالتماسات والمشاركة في المظاهرات العامة والاحتجاجات.

وقالت دراسة أعدتها وزارة الداخلية عن التمييز الديني في بريطانيا إن ثلثي المنظمات الإسلامية هناك ترى أن الطلبة المسلمين يتعرضون لمعاملة غير عادلة بسبب السياسات التعليمية في المدارس والجامعات البريطانية. كما تقرر ٧٥% من المنظمات الإسلامية أن مسلمي بريطانيا يتعرضون لمعاملة غير عادلة من قبل موظفي الدولة وهيئات الخدمات الاجتماعية. كذلك يعاني المسلمون من أعلى معدلات التمييز في أماكن العمل مقارنة بالطوائف الدينية الأخرى، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى سوء أوضاع الباكستانيين والبنجلادشيين وهم أكبر جاليتين مسلمتين في بريطانيا. فمتوسط نتائج الطلبة الباكستانيين والبنجلادشيين في الامتحانات العامة أقل من متوسط نتائج الأقليات الأخرى وأقل بكثير من المتوسط العام، كما تشير الإحصائيات إلى أن هاتين الفئتين تعانيان من أعلى معدلات بطالة مقارنة بالأقليات الأخرى وأن دخل أربعة أخماس البيوت الباكستانية والبنجالية أقل من متوسط الدخل في بريطانيا، وتشير الأرقام كذلك إلى أن ثلث العائلات الباكستانية والبنجالية تعيش في وحدات سكنية غير صالحة للسكن، كما يعمل ٦٥% من البنجال

١- ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض بين أفراد الجالية الإسلامية مقارنة بغيرهم فنحو ١٨% من المسلمين الباكستانيين يعانون أمراضًا في الصدر أو القلب مقارنة بـ ١٤% من السيخ، و ٨% عند الهندوس، فيما يعاني ٢٠% من المسلمين أمراضًا مزمنة مقارنة بـ ١٦% من الهندوس والسيخ، كما تقدر نسبة الوفيات المصاحبة للحمل بين الأمهات الباكستانيات بـ ١٦ ضعف المتوسط في بريطانيا، وترتفع أمراض الجهاز التنفسي بين المسلمين عنها بين الهندوس والسيخ "١٨% مقارنة بـ ١٤%" وتقدر نسبة الأمراض المزمنة بين المسلمين بـ ٢٠% مقارنة بـ ١٦% بين الهندوس والسيخ، ويعاني ٤٨% من البنجلادشيين في الفئة العمرية ٤٠- ٦٠ عامًا من تدهور حالتهم الصحية مقارنة بـ ١٦% من الهنود، ١٠% فقط من السكان البيض.

٢- انخفاض نسبة التعليم وارتفاع نسبة الأمية بين أفراد الجاليات الإسلامية، ففي سنة ٢٠٠٠ حصل ٣% فقط من المسلمين الباكستانيين على شهادات "GCSE" مقارنة بـ ٥٠% من السكان البريطانيين الآخرين، ومن بين ٦٣٨٤ مدرسة ابتدائية حكومية و ٥٨٩ مدرسة ثانوية حكومية في بريطانيا هناك أربع مدارس إسلامية فقط مقابل ٣٢ مدرسة لليهود، فضلاً عن انخفاض نسبة التحصيل الدراسي، فعلى سبيل المثال حصل ١٠% من الطلبة الباكستانيين على درجات رفيعة في ٥ مواد أو أكثر في الثانوية العامة مقارنة مع ٥٠% من السكان، وهناك ٥٠% من البنجلادشيين و٢٧% من الرجال الباكستانيين و ٤٠% من نسائهم ليس لديهن مؤهلات.

٣- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة بين أفراد الجاليات الإسلامية خاصة الباكستانيين والهنود، فـ ٣٧% من سكان مدينة لندن الذين يقعون تحت خط الفقر هم من جذور بنجلادشية، وهناك اثنان فقط من بين كل عشر سيدات تابعات للجنسيات الباكستانية والبنجلادشية هن اللائي يجدن وظائف في سوق العمل مقارنة بـ ٧ من كل عشر سيدات كاريبيات من الأجناس السوداء والبيضاء، وهناك ما يزيد عن ٦٨% من الأسر الباكستانية والبنجلادشية المسلمة تعيش تحت خط الفقر وذلك بالمقارنة مع ٢٣% من الأسر الأخرى، كما يعيش نحو ٧٣% من أطفال هذه الأسر تحت خط الفقر مقارنة مع ٣١% من بقية الأسر، وتبلغ نسبة الشباب البنجال العاطلين عن العمل نحو ٤٠% مقارنة مع ١٢% من الأجناس البيضاء.

جدول رقم (٨)

الوظيفة	مسيحيون	مسلمون	هندوس	سيخ	غير دينيين
وظائف إدارية ومهنية عالية	% ٣١	% ١٣	% ٢٨	% ١٨	% ٣٤
وظائف متوسطة	% ١٥	% ٧	% ١١	% ١٢	% ١٢
أصحاب مشاريع صغيرة	% ٧	% ٦	% ١٠	% ١٠	% ٨
مهن فنية وإشرافية متدنية	% ١٠	% ٤	% ٧	% ٩	% ١٠
وظائف روتينية وشبه روتينية	% ١٦	% ١٥	% ١٤	% ١٥	% ١٢
عاطلون	% ٢	% ٢٠	% ٦	% ٧	% ٢
طلبة عاملون	% ٥	% ٢٢	% ١٥	% ١٨	% ١٠

الأوضاع الوظيفية للمسلمين في المجتمع البريطاني مقارنة بأصحاب الديانات الأخرى.

المصدر: مسح المواطنة – وزارة الخارجية البريطانية – ٢٠٠١.

ثانيًا: الشعور بالخوف وانعدام الأمن سواء من الأفراد العاديين أو من السلطات، ووفقًا لتقرير أعدته مؤسسة المجتمع المفتوح (Open Society) Institute فإن المسلمين يعانون من انعدام الأمن والشعور بالخوف، فهم يسكنون مناطق تشهد أعلى معدلات الجريمة، كما أن أجهزة الأمن لا توفر لهم الحماية الكافية، ويتعرضون في عدة مناطق لأعمال عنف مادي ومعنوي من قبل جماعات مساندة للحزب القومي البريطاني. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تعرض العديد منهم لمعدلات عنف غير مسبوقة، فعلى سبيل المثال عرضت هيئة الإذاعة البريطانية يوم ١٥ يوليو ٢٠٠٤ فيلمًا وثائقيًا صور سرًا ليمينيين متطرفين تابعين للحزب القومي البريطاني تضمن التحريض ضد المسلمين وعبارات عنصرية تعكس الكراهية للإسلام والمسلمين، كما تضمن اعترافات بارتكاب اعتداءات على مسلمين وتهديدات بنسف المساجد وإبادة المصلين المسلمين، ويظهر في هذا الفيلم "نيك جريفين" رئيس الحزب القومي وهو يتهجهم على الإسلام ويصفه بأنه "دين العنف والشر الذي يجتاح بلدًا تلو الآخر".

كما يظهر عضو آخر في الحزب وهو يبدي رغبته في نسف مساجد باستخدام قاذفة صواريخ "وحصد المصلين بالرشاشات بنحو مليون رصاصة"، وتحدث عضو آخر في الحزب عن قيامه بوضع براز كلب في صندوق بريد متجر يملكه مسلم آسيوي في حين تحدث آخر عن قيامه بضرب رجل مسلم قائلاً: "كان لركله إحساس رائع"!.

وكان هذا الحزب قد بث إعلانًا تلفزيونيًا قبيل الانتخابات المحلية في يونيو ٢٠٠٤ اعتبر عنصريًا ومناوئًا للمسلمين، حيث يبدأ الإعلان برجل بريطاني عجوز من طائفة السيخ يعتمر بعمامة ويقول إنه يؤيد الحزب القومي البريطاني لأنه الحزب الوحيد الذي لديه شجاعة ليتحدث عن أكبر خطر يواجه بريطانيا اليوم وهو التطرف الإسلامي، وفي نفس الإعلان يصف نيل جريفين رئيس الحزب سياسات الهجرة الجالية بأنها جنون مطبق، ويمضي الإعلان في الإساءة لمشاعر المسلمين بعرض صور للداعية الإسلامي أبو حمزة المصري

وقد أدى شعور الجالية الإسلامية بالخوف وانعدام الأمن إلى تحول قضايا الجالية من قضايا حقوق مدنية ومواطنة إلى قضايا أمنية، خاصة مع وقوع أعمال إرهابية في بلدان أوروبية، مثل تفجيرات مدريد، حيث أدت هذه الأوضاع إلى زيادة الشكوك في المسلمين واعتبارهم إرهابيين محتملين سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية، حسب صحيفة "ذي هندو" يوم ٣٠ مايو ٢٠٠٤، التي قالت "إن المسلمين في بريطانيا أصبحوا هدفًا سهلاً للجماعات العنصرية مثل الحزب الوطني اليميني الذي ينعتهم بأنهم متخلفون ومتطرفون ويمثلون تهديدًا على طريقة الحياة البريطانية وأنهم مجندون محتملون للإرهابيين الذين يستغلون ظروفهم السيئة مشاعر سخطهم لتجنيدهم"، مشيرة إلى "أن المسلمين يتعرضون للعنف المتزايد والكراهية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر حيث ينظر معظم البريطانيين إلى كل مسلم على أنه إرهابي محتمل، علاوة على أن المسلمين هم أكثر الفئات عرضة للتوقيف والتفتيش من قبل الشرطة".

وعلى الجانب الآخر تشكل التحركات الحكومية البريطانية لمواجهة الإرهاب سببًا آخر يعزز من شعور الجالية الإسلامية بالخوف وانعدام الأمن، حيث قالت صحيفة صنداي تليجراف يوم ٣٠ مايو ٢٠٠٤ إن الحكومة البريطانية عقدت اجتماعًا يوم ١٩ مايو من نفس العام لرسم خطة سرية ترمي إلى القضاء على أفراد تنظيم القاعدة في البلاد بعد ظهور أدلة تؤكد وجود عناصر من هذا التنظيم بين صفوف المسلمين في بريطانيا تخطط لتنفيذ هجوم إرهابي هائل في البلاد خاصة بعد تفجيرات مدريد التي أسفرت عن قتل ١٩١ شخصًا في مارس ٢٠٠٤ والعثور على نصف طن من المتفجرات غربي لندن أوائل شهر مايو ٢٠٠٤. وأضافت الصحيفة أن هذا الاجتماع يكتسب أهمية في ضوء البيانات التي أعلنتها وزارة الداخلية البريطانية والتي

ويـأتي فـي نفـس السـياق تخطـيط بريطانيـا لإقامـة خلايـا سـرية لمراقبـة المسلمين ونشـر فرق استخباراتية وخبراء رصد فـي بعض المدن التـي تتركز فيهـا الجاليـة الإسـلامية، ووفقًـا لصـحيفة التـايمز يـوم ١٢ يوليـو ٢٠٠٤ فـإن خدمـة الأمـن الـداخلي (M15) سـتوزع جنودها إلـى منـاطق مختلفـة فـي أنحـاء بريطانيا بحثًا عن أي تهديد إرهابي. وأضافت أنه سيتم نشر هذه القوات سرًا فـي مـدن مختلفـة خاصـة فـي شـمال غـرب بريطانيـا فـي غضـون الشـهرين القادمين، فيما أكدت صحيفة الجارديان نفس هذه المعلومات، موضحة أن هذه الخلايـا تهـدف إلـى مواجهـة التهديـدات الإرهابيـة التـي تمثلهـا بعـض الفئـات الإسلامية المتطرفة في بريطانيا، وأنها تشمل توظيف مخبرين مسلمين لصـالح وكالة (M15) للمساعدة في مكافحة الإرهاب، وأشارت الصحيفة إلى أن هذه الفكرة جاءت بعد ما وصل معيار التهديد الإرهابي إلى مرحلة متقدمة وكرد فعل على التهديدات الإرهابية التي تتلقاها بريطانيًا من المتعاطفين مع تنظيم القاعدة، وأن المخابرات البريطانية ستتعاون مع وكالة السي آي إيه الأمريكية والموساد الإسرائيلي في هذا الشأن.

والحقيقة أن هذه المعلومات تبدو شبه مؤكدة على الرغم من نفي الحكومة البريطانية، والشاهد على ذلك هو أن وكالة الـ (M15) قد أعلنت مؤخرًا على موقعها على شبكة الإنترنت فتح باب التوظيف للمسلمين العرب الذين يرغبون فـي الالتحـاق بالعمـل بهـا، وهـو مـا يضـاعف مـن إحسـاس الجاليـة الإسـلامية بالخوف وانعدام الأمن.

وفي نفس الإطار، تنتهج الحكومة البريطانية سياسة ترحيل بعض خطباء المسـاجد الـذين تعتبـرهم "راديكـاليين" ودعـم "المعتـدلين" مـنهم، ووفقًـا لصـحيفة "صـنداي تليجـراف" يـوم ٣٠ مـايو ٢٠٠٤ فـإن المسـؤولين البريطـانيين الـذين يعملون حاليًا على النهوض بخطط ترمي إلى تحسين العلاقات مع المجتمع الإسـلامي بهدف كسب عقول وقلوب الشباب المسلم في بريطانيا يخططون

وحسب الصحيفة فإن الوثائق الرسمية تكشف الحاجة إلى إيجاد طرق لتعزيز دور الزعماء الدينيين "المعتدلين"، وأن الداعية عمرو خالد الذي حقق شعبية كبيرة في مصر ويعيش حاليًا في بريطانيا هو أحد الوجوه التي تنوي الحكومة الاعتماد عليهم.

ثالثًا: وحتى وقت قريب، تحديدًا حتى ديسمبر ٢٠٠٣، لم تكن هناك تشريعات تحمي مسلمي بريطانيا من التمييز وتضمن لهم الحقوق والحريات مثل تلك التشريعات التي تحمي حقوق وحريات الأقليات العرقية في المجتمع البريطاني، فالقانون البريطاني تناول حتى وقت قريب مسألة الأقليات من منظور عرقي، وتغافل عن الدين كعنصر محدد لأقلية ما مما حرم عددًا كبيرًا من المسلمين في بريطانيا، خاصة هؤلاء الذين لا ينتمون إلى أقلية عرقية بعينها، من حماية القوانين التي تدافع عن الأقليات العرقية مثل قوانين علاقات الأقليات (Race Relations Act) لسنوات ١٩٦٥، ١٩٦٨، ١٩٧٦ و ٢٠٠٠، وعلى عكس المسلمين نجح السيخ واليهود في بريطانيا في تصنيف أنفسهم كأقلية عرقية، مما أعطاهم الحق في التمتع بالضمانات والحقوق التي تتمتع بها الأقليات الأخرى.

رابعًا: ضعف تأثير المسلمين خاصة في المجالات السياسية والإعلامية، وهي الأكثر تأثيرًا في مؤسسات صنع القرار مما يعني ضعف تأثير الجالية الإسلامية في بريطانيا على صانعي القرار، وبالتالي عدم القدرة على حماية حقوقهم، **حيث تظهر الإحصاءات المؤشرات الآتية:**

أ) تواضع أعداد المسلمين الممثلين في مجلس العموم البريطاني، فعلى الرغم من أن المسلمين يشكلون ٣% من سكان بريطانيا إلا أن لهم عضوين فقط في المجلس الذي يضم ٦٥٩ عضوًا هما "خالد محمود" عن دائرة برمنجهام بيري بار، و"محمد سروار" عن دائرة "جلاسجو كوفان" مما يعني أن نسبتهم في التمثيل السياسي تقدر بـ ٠.٣٠% فقط، بينما يمثل اليهود الذين لا

ب- تواضع تمثيل المسلمين في المجالس المحلية فمن بين ٢٥ ألف شخص هم مجموع أعضاء هذه المجالس هناك نحو ٢٠٠ عضو مسلم فقط، حيث يوجد عضو واحد في مجلس مدينة ويلز كاردين، وفي برمنجهام يوجد ٩ أعضاء، وفي أولدهام هناك ٧ أعضاء إضافة إلى عمدة المدينة وهو "رياض أحمد"، وفي برادفورد هناك ١٢ عضوًا، وفي ليدز هناك عضو واحد فقط، وفي ليسيستر ٤ أعضاء، وفي أيرلندا الشمالية لا يوجد أي تمثيل سياسي للمسلمين، أما أسكتلندا فيوجد بها ٤ أعضاء بمجلس جلاسجو.

جدول رقم (٩)

المجلس	عدد الأعضاء	عدد الأعضاء المسلمين	نسبتهم إلى أعضاء المجلس
مجلس العموم	٦٥٩ عضوًا	٢	%٠.٣٠
مجلس اللوردات	٦٦٦ عضوًا	٤	%٠.٦٠
مجالس محلية	٢٥ ألف عضو	٢٠٠	%٠.٨
إجمالي	**٢٦٣٢٥ عضوًا**	**٢٠٦**	**%٠.٧٨**

التواجد السياسي للجالية الإسلامية في بريطانيا.

ملحوظة: الجدول السابق لا يتضمن نتائج الانتخابات المحلية البريطانية التي جرت في شهر يونيو ٢٠٠٤

جـ- وفي مجال الإعلام يعد المسلمون غير ممثلين بشكل جيد في هذا القطاع، ومنذ عقد تقريبًا لم تكن هناك سوى أعداد محدودة في الصحافة، الإذاعة، التليفزيون، وتعد هيئة الإذاعة البريطانية هي أكثر الجهات الإعلامية التي يعمل بها المسلمون.

وتعد الصحافة التي تعبر عن المسلمين في بريطانيا ظاهرة حديثة، حيث ارتبط ظهورها بالأزمة التي أثارها كتاب "آيات شيطانية" لمؤلفه سلمان رشدي، وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وقد ارتبطت هذه الصحافة بجنسيات القائمين على إصدارها، ولذلك فإنها تعبر عن هموم كل جالية من المسلمين في بريطانيا، وتعد مجلة "الدعوة"، ومجلة "Q.news" أبرز هذه الصحف، حيث تهتم **الأولى** بشؤون الأسرة، أما **الثانية** فتتناول قضايا اجتماعية وحضارية متعددة، كما توجد في بريطانيا عشرات المواقع على شبكة الإنترنت التي تهتم بقضايا المسلمين وعلوم الإسلام، وتؤمن الجالية الإسلامية في بريطانيا حاليًا بأهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في تطور إسهاماتهم في المجتمع وزيادة اندماجهم فيه والدفاع عن قضاياهم.

خامسًا: حاجة الأئمة والوعاظ المسلمين في بريطانيا إلى مزيد من التأهيل والتدريب والتثقيف، فليس من المعقول أن يسيطر على هذه المهمة أناس

فيما تحدث زكي بدوي، رئيس ومؤسس الكلية الإسلامية في بريطانيا، عن أمله في أن يتم التحقق من وجود شهادات دراسية ملائمة للأئمة قبل السماح لهم بالوعظ. وفي نفس الصدد فقد حمل الدكتور يوسف القرضاوي أثناء زيارته لبريطانيا الإعلام الغربي مسؤولية إبراز بعض الشخصيات مثل أبو قتادة وأبو حمزة المصري باعتبارهم مراجع دينية، وهم غير مؤهلين لذلك، وطالب من يهاجمون الإسلام باستيفاء معلوماتهم من المصادر الشرعية الموثوقة وعدم إلقاء التهم جزافًا على الإسلام وعلمائه.

وعلى الرغم من ضعف اندماج الجالية الإسلامية في المجتمع البريطاني فإن هناك مؤشرات إيجابية تؤكد إمكانية تحسن أوضاع هذه الجالية مستقبلاً، **من أبرزها:**

١- تأكيد عدد من استطلاعات الرأي أن مسلمي بريطانيا لديهم رغبة قوية في الاندماج في المجتمع، حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة "الجارديان" ومؤسسة "أي سي إم" في ١٨ يونيه ٢٠٠٢ أن ٤١% ممن استطلعت آراؤهم أكدوا رغبتهم في بذل المزيد من الجهد حتى يندمجوا في المجتمع، وأعرب ٣٣% منهم عن اعتقادهم أن اندماج الجالية غير كاف، غير أن الاستطلاع أظهر أن ٦٩% من المسلمين البريطانيين يشعرون أن بقية المجتمع لا يعتبرونهم جزءًا من الحياة في بريطانيا، وهذا من أحد أسباب ضعف اندماج المسلمين في المجتمع؛ يؤكد ذلك دعوات المسؤولين البريطانيين المستمرة إلى المسلمين بزيادة انخراطهم في الحياة العامة خوفًا من أن تؤدي عزلتهم إلى المزيد من التعرض للخطر والتمييز العنصري.

وتظهر قضية الاندماج وجود أزمة تتعلق بالهوية لدى الشباب المسلم في المجتمع البريطاني، حيث أظهر نفس الاستطلاع السابق أن ٤٠% من هؤلاء الشباب يعتبرون أنفسهم قبل كل شيء مسلمين، وأن المسلمين البريطانيين يشعرون بإحساس قوي بالتضامن مع المسلمين في جميع أنحاء العالم، حيث أجمع معظم من استطلعت آراؤهم أن قضايا المسلمين في الخارج تقلقهم أكثر من القضايا الداخلية.

٢- اندماج المسلمين بشكل فعال في اقتصاد البلاد، وخاصة في المشاريع الاقتصادية والتجارية، إذ أشار تقرير أعدته غرفة الصناعة والتجارة بلندن في ديسمبر ٢٠٠١، إلى أن الآسيويين المسلمين يمتلكون مشروعًا تجاريًا من بين كل ١٠ مشاريع في البلاد، كما يوجد في بريطانيا أكثر من ٥ آلاف مليونير مسلم، يملكون رأس مال يزيد عن ٣.٦ مليار جنيه إسترليني وهو ما يجعلهم من أكثر الفئات التي تتعامل مع قطاع الهيئات المالية البريطانية.

٣- نجاح أفراد الجالية الإسلامية في تعظيم تضامنهم وتكتلهم وتوحيد مواقفهم تجاه القوى السياسية المتنافسة في بريطانيا لخدمة مصالحهم، عبر التصويت لصالح المرشحين الذين يتبنون مواقف إيجابية تجاههم، فعلى سبيل المثال ساهم المسلمون في مدينة برنت والتي يمثلون نحو ١٣% من سكانها

وتعد هذه النتائج غير مسبوقة من عدة زوايا، فمن ناحية فهي تعكس رغبة واسعة لدى قطاعات كبيرة في الرأي العام البريطاني في الانتقام من رئيس الوزراء "توني بلير" بسبب اشتراكه في الحرب ضد العراق وانسياقه وراء الخطط الأمريكية، كما تعكس نفس الرغبة لدى الجالية المسلمة في إسقاط

وقد اتفقت الآراء على أن حرب العراق هي السبب الرئيسي في هزيمة حزب العمال، ووفقًا لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة يوجوف في شهر مايو ٢٠٠٤ فإن الناخبين البريطانيين يعتقدون أن حرب العراق وتداعياتها قد أضرت بـ "بلير" وأن عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل وغياب التخطيط لعراق ما بعد الحرب فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجنود الأمريكيون والبريطانيون في حق السجناء العراقيين هي أمور أدت إلى فقدان الثقة به، وهو ما اعترف به "بلير" بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات؛ حيث قال عقب حضوره مراسم تشييع جثمان الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" في واشنطن: إن قرار الحرب على العراق كان بالغ الصعوبة وترك أثرًا على الناخبين، فيما قال نائبه "جون بريسكوت" إن الحزب قد تعرض لهزة كبرى وتلقى صفعة في الانتخابات، مشيرًا إلى أن الحرب على العراق هي العامل الرئيسي في ذلك، أما وزير الداخلية "ديفيد بلانكيت" فقد صرح بأنه يشعر بالخزي من نتائج الانتخابات قائلاً: "إن قرار المشاركة في الحرب على العراق هو السبب في هذه النتائج"، فيما أكد زعيم حزب الأحرار الديمقراطيين أن هزيمة حزب العمال في الانتخابات المحلية تعكس افتقادًا كاملاً للثقة في رئيس الوزراء البريطاني وحكومته.

كما اتفقت الصحف البريطانية والعالمية على هذا الرأي، حيث أوضحت صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون في مقال للكاتب جراهام بولي يوم ١٢

وقد أبرزت الانتخابات الدور السياسي المؤثر للجالية الإسلامية في بريطانيا؛ حيث صوت أعضاء الجالية ضد حزب العمال نكالاً في "توني بلير" لمشاركته في الحرب ، وتوزعت أصوات المسلمين بين حزب الديمقراطيين الأحرار – وهو الحزب الوحيد بين الأحزاب الرئيسية الثلاثة الذي عارض حرب العراق قبل أن تبدأ – وحزب احترام تحالف الوحدة الذي أسسه عضو مجلس العموم "جورج جالواي" بعد أن فصله حزب العمال من عضويته في أكتوبر ٢٠٠٣ بسبب تعليقات له مناوئة للحرب على العراق، وهذا ما يفسر فقدان أعضاء حزب العمال لمعظم مقاعدهم في مدينة بيرمنجهام التي يقطن بها ١٤٠ ألف مسلم يمثلون ١٤% من سكان المدينة، ووفقًا لصحيفة الجارديان يوم ١٤ يونيه فإن المسلمين الذين يمثلون قوة كبيرة في بيرمنجهام عاقبوا حزب العمال الذي طالما دعموه كثيرًا بسبب موقفه من حرب العراق وقرروا نقل ولائهم إلى حزب الديمقراطيين الذي سعى منذ البداية إلى التركيز على رفض حرب العراق بشدة للفوز بأصوات المسلمين، وأشارت إلى أن نتائج الانتخابات في المدينة تبعث برسالتين إلى رئيس الوزراء البريطاني الأولى: هي أن حرب العراق يمكنها التأثير على نتيجة الانتخابات العامة، والثانية: هي أن إهمال المسلمين ستترتب عليه نتائج باهظة التكاليف، وأن من يريد الفوز في الانتخابات العامة القادمة فإن عليه أن يتعلم الدرس، وأن يسعى إلى كسب تأييد سكان مدن مثل بيرمنجهام.

والحقيقة أن الناخبين من أبناء الجالية المسلمة شعروا بخيبة أمل عميقة إزاء حزب العمال جراء غزو العراق رغم المكاسب التي حققتها الجالية في ظل حكومة بلير والتي تظهر في وجود خمسة أعضاء في مجلس اللوردات إضافة إلى اثنين في مجلس العموم، وتشجيع هذه الحكومة على توحيد المنظمات الإسلامية في إطار المجلس الإسلامي البريطاني وإضفاء الشرعية على التعامل معه، كما أصبحت الإدارات الحكومية البريطانية تحوي وجوهًا مسلمة كثيرة مثل وزارة الخارجية والداخلية ورئاسة الوزراء، وقرروا تغيير ولائهم لأحزاب أخرى مثل الديمقراطيين الأحرار احترام تحالف الوحدة الذي يضم

وتعكس نتائج الانتخابات المحلية البريطانية الأخيرة عدة دلالات هامة حول العلاقة بين المسلمين وحزب العمال، **لعل من أهمها:**

الأولى: أن الحكومة البريطانية اكتفت بإحداث تقارب ظاهري مع أبناء الجالية الإسلامية عن طريق تقديم بعض الخدمات لها دون مراعاة حقيقية لمصالحها أو مواقفها الأساسية، وكان محور اهتمامها في هذا الشأن هو مجرد توظيف الصوت الانتخابي المسلم لصالح حزب العمال وحرمان الأحزاب الأخرى منه بقدر الإمكان خاصة مع بروز التوجهات اليمينية لحزب المحافظين.

الثانية: أن هذه الانتخابات جاءت لتمثل جرس إنذار ينبه حزب العمال إلى أن الصوت الانتخابي المسلم له أهمية كبيرة ويجب الاستماع إليه باهتمام سواء فيما يتعلق بالموقف من التحالف البريطاني مع الولايات المتحدة في الحرب على العراق أو في تقاربها مع إدارة الرئيس بوش في الموقف من القضية الفلسطينية بدرجة أضعفت من موقف بريطانيا في إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، فضلاً عن التضخيم الحكومي من حجم التكهنات باحتمال وقوع حادث إرهابي ضد بريطانيا بطريقة أدت إلى استنفار أجهزة الأمن البريطانية التي استخدمت التشريعات الجديدة في مكافحة الإرهاب لملاحقة المسلمين بتهم الاشتباه، مما كان له أكبر الأثر في شعور الجالية الإسلامية بالاضطهاد والتهميش.

وعلى الرغم من تكثيف حزب العمال من جهوده من أجل استعادة ثقة الناخبين المسلمين، على النحو الذي يتضح في السماح لرجل الدين "يوسف القرضاوي" بزيارة لندن وحضور المؤتمر الذي نظمته جمعية المرأة المسلمة والجمعية الإسلامية البريطانية يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٤ بحضور مندوبين عن ١٥ دولة أوروبية وركز على القضايا المحيطة بالحجاب واللباس التقليدي للمرأة المسلمة وحقها في ارتداء الحجاب وإلغاء الحظر الذي فرضته معظم

٤- أدت مشاركة بريطانيا في الحرب الأمريكية على العراق إلى حدوث تطور مهم وتحول نوعي في وعي وأنشطة الجالية الإسلامية في بريطانيا، فقد أدى الموقف الشعبي الواسع والمناهض للحرب إلى انخراط أفراد هذه الجالية في الشأن العام دفاعًا عن قضايا عامة لا تتعلق باهتمامات هذه الجالية مثل قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، ومشكلة كشمير، بل بقضايا تهم المجتمع البريطاني بشكل عام مثل جدوى وأسباب دخول بريطانيا الحرب على العراق، والعلاقات البريطانية - الأمريكية، والبريطانية - الأوروبية، حيث لعب المسلمون هناك دورًا ملحوظًا في تنظيم وتعبئة الحركة الشعبية المناهضة لمشاركة بريطانيا في حرب العراق، وكان لهم حضور بارز في المظاهرات الحاشدة ضد هذه الحرب، التي أتاحت لهم الفرصة للدخول في تحالفات مع قوى شعبية سياسية بريطانية أخرى ترفض هذه الحرب، مما ساهم في خلق روابط مشتركة بين الجالية الإسلامية وقوى أخرى هامة في المجتمع البريطاني.

٥- ساهمت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على مجمل أوضاع الجالية الإسلامية في بريطانيا خلال السنوات الأخيرة في تحقيق **النتائج الإيجابية الآتية:**

أولاً: بروز قيادات إسلامية شابة قادرة على مخاطبة المجتمع البريطاني بفعالية أكبر والدفاع عن حقوق الجالية الإسلامية ودفعها نحو مزيد من الاندماج في هذا المجتمع وضمان مصالحها، **ومن أبرز هذه القيادات:**

* **إقبال سكراني،** ٥٢ عامًا - الأمين العام للمجلس الإسلامي في بريطانيا - يعد مؤيدًا قويًا للرأي المعتدل في وجه الصحافة والجمهور، وهو أول أمين عام للمجلس، كما أنه كان رئيسًا لمنظمة المساعدات الإسلامية الخيرية حتى وقت قريب، ومستشارًا بوزارة الداخلية في الشؤون الإسلامية، وقد وُلد في ملاوي، ويرى إقبال أن الخوف من الإسلام وكراهيته يمثلان أكبر تحد يواجه المسلمين البريطانيين، لأنه يؤثِّر بالسلب على عملية الاندماج مع القوميات الأخرى الأكبر في المجتمع.

* **المحامي عمران خان،** ٣٩ عامًا - يقول إن سياسته الاشتراكية وليست خلفيته الإسلامية هي التي توجه حياته وعمله، وقد أصبح خان، المرشح السابق لحزب العمال الاشتراكي، من أهم وأشهر المحامين في بريطانيا، حيث نقل النضال من أجل العدالة الاجتماعية من الشوارع إلى ساحات المحاكم في بعض القضايا، وقد جاء إلى شرق لندن من كراتشي بباكستان عام ١٩٦٨، و يعتبر العنصرية أكبر تحد يواجه المسلمين ، ويرى أن التمييز ضدهم منتشر في التوظيف والرعاية الصحية والمدارس والهجرة، ويدعو إلى تحقيق المساواة في كل مجال من مجالات الحياة باعتبارها الأساس من أجل المستقبل، وقد حصل على جوائز عديدة.

* **أنس التكريتي،** الرئيس السابق للاتحاد الإسلامي في بريطانيا، تخلى عن رئاسة الاتحاد ليترشح عن حزب "الاحترام تحالف الوحدة"، يؤمن بأهمية تدعيم التعاون بين المنظمات الإسلامية والأحزاب السياسية في بريطانيا، ويرى أن مصالح الجالية تحقق مزيدًا من الاندماج في المجتمع.

* **زكى بدوي**، ٨١ عامًا – رئيس الكلية الإسلامية – يحرص على تعزيز التفاهم بين الأديان، ويدعو إلى بناء الصداقة بين مختلف العقائد، قام بإصدار بيان يدين أحداث ١١ سبتمبر بعد يوم واحد من وقوعها أكد فيه أن الإرهاب يقف على النقيض من الإسلام، وقد تخرج في جامعة الأزهر بمصر وجاء إلى بريطانيا عام ١٩٥١ وهو في التاسعة والعشرين، وقد اعتنقت زوجته الإنجليزية الإسلام وتساعده في إدارة الكلية الإسلامية التي أنشئت عام ١٩٨٦ في مدينة إيلينج شرق العاصمة لندن، وتدرس هذه الكلية العلوم الإسلامية والتاريخ ومدة الدراسة بها سنتان.

* **وحيد علي**، ٣٩ عامًا – رجل أعمال – ولد في جنوب لندن لأب مسلم وأم هندوسية، وتلقى تعليمه في مدرسة الكنديسية الإنجليزية، قام بالاشتراك مع رجل الأعمال البريطاني تشارلي بارسونس بإنشاء شركة إنتاج تليفزيوني عام ١٩٩٢ وباعها عام ١٩٩٩ مقابل ١٥ مليون جنيه إسترليني.

* **نسيم حامد**، ٣٠ عامًا – الملاكم الشهير – الذي يؤكد دائمًا على هويته الإسلامية، ويؤمن أن الإسلام دين سلام.

* **أنور برفيز** ،٦٩ عامًا – أغنى مسلم في بريطانيا، من أصل هندي، جاء إليها وهو في الواحدة والعشرين من عمره، وأسس شركة عام ١٩٧٦، وتقدر ثروته بحوالي ١٧٥ مليون جنيه إسترليني.

* **طارق غنور**، ٤٩ عامًا – التحق بأكبر وأهم قوة شرطية في بريطانيا، وفي عام ٢٠٠١ أصبح واحدًا من أربعة من أبرز شرطي الأقليات العرقية في البلاد، بدأ حياته العملية عام ١٩٧٤، واجتاز دورة القيادة الاستراتيجية عام ١٩٩٦ مما يؤهله للحصول على رتب رفيعة في المستقبل.

* **سارور أحمد**، ٣٠ عامًا – ناشر في إحدى الصحف – تولى عدة مناصب صحفية في "آسيان تايمز" و "كاريبيان تايمز" و "نيونيشن".

* **سامي أحمد**، ٤٠ عامًا – رجل أعمال باكستاني الأصل– جاء إلى بريطانيا مع عائلته وهو في الثانية من عمره، ويعد أكثر رجال الأعمال حديثي السن ثراء في بريطانيا.

* **بولا أودين**، ٤٤ عامًا – عضو مجلس اللوردات – وُلدت في بنجلادش، وجاءت إلى بريطانيا في سن الثالثة عشرة، وقادت حملات قوية من أجل حقوق المرأة البنجلادشية في منطقة إست إند بشرق لندن، وكشابة وموظفة اجتماعية في مدينة "تاور هاملتس" أصبحت أول سيدة بنجلادشية تتولى مناصب في السلطة المحلية في بريطانيا عندما تم انتخابها عضوًا في مجلس المدينة عام ١٩٩٠، وأصبحت أول عضوة مسلمة بمجلس اللوردات، وترى أن أكبر تحد يواجه المسلمين هو عدم الاعتراف بهم أمام القانون.

* **عثمان بيما**، فاز بعضوية بلدية جلو سيستر عن حزب الديمقراطيين الأحرار، يؤيد انسحاب القوات البريطانية من العراق، ويعرب عن أمله في أن يعمل مع الشرطة للتصدي لمشكلات الإدمان في المدينة، ويؤكد على رغبته في فعل أي شيء للمجتمع الذي يعيش فيه والذي وضع ثقته به.

ثانيًا: أدى نجاح الجالية الإسلامية داخل بريطانيا في بلورة موقف جماعي موحد تجاه مختلف القضايا المطروحة إلى تحول هذه الجالية إلى قوة ضغط تعبر عن مصالح المسلمين بشكل حضاري، وتتصدى لكافة محاولات الإساءة إليهم وإلى قضاياهم أو الانتقاص من حقوقهم.

فعلى سبيل المثال، نجحت الضغوط التي مارستها التنظيمات العربية والإسلامية بالتعاون مع المنظمات الأهلية البريطانية مثل "مجلس تعزيز التفاهم العربي – البريطاني" "كابو" و "المجلس الإسلامي في بريطانيا" و "لجنة المساواة العرقية" بالإضافة إلى نشاط الجيل الجديد من أبناء الجاليات العربية والإسلامية والتي نظمت حملة احتجاجات منها إرسال عشرات الآلاف من الرسائل الإليكترونية إلى هيئة الإذاعة البريطانية وصحيفة "صنداي إكسبريس"، نجحت في وقف البرنامج التلفزيوني الذي يقدمه الإعلامي روبرت كيلروي سيلك في الـ "بي بي سي" وإجباره على الاعتذار، ثم تقديم استقالته من الهيئة بعدما نشر مقالاً في صحيفة "صنداي إكسبريس" اعتبر عنصريًا ضد العرب والمسلمين خلال شهر يناير ٢٠٠٤، كما سبق القول، حيث يكفي عقد مقارنة بين ردود الفعل على هذا المقال ومقال آخر له كانت صحيفة "ديلي

وفي نفس السياق، فقد ظهر التأثير الإيجابي لتحول الجالية الإسلامية إلى قوة ضغط فعالة في ردود الفعل التي ميزت هذه الجالية وبعض قطاعات المجتمع البريطاني ومعظم المسؤولين البريطانيين على الحملة التي شنها اللوبي الصهيوني ضد الدكتور يوسف القرضاوي، حيث أكد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أمام مجلس العموم البريطاني أن أي تصرف بحق القرضاوي يجب أن يتم في إطار القانون، رافضًا الانتقادات الموجهة للحكومة بسبب السماح له بدخول بريطانيا، كما دافعت صحيفة الجارديان في مقالٍ يوم ٩ يوليو ٢٠٠٤ عن القرضاوي منتقدة الاتهامات التي توجه ضده بالتطرف تحت عنوان "لو كان القرضاوي متطرفًا فمن المعتدل؟" أكدت فيه أنها ترى القرضاوي مثالاً لامعًا على الاعتدال من المنظور الإسلامي، وأن الموقف الأخير منه يصيب المسلمين بالاكتئاب ويضيع الفرصة التي كان يمكن أن تمثلها الزيارة في سماع وجهة نظر إسلامية معتدلة حول القضايا المختلفة، ومن جهتها حذرت المنظمات الإسلامية من أن يتعرض القرضاوي لأي اعتداءات أو ملاحقات، وقالت إن ذلك سيقود إلى تقليل فرص تعزيز التفاهم بين الجالية الإسلامية والمجتمع البريطاني، كما رحبت بالقرار الذي صدر عن

ثالثًا: ساهمت نشاطات الجالية الإسلامية في بريطانيا وتحركها دفاعًا عن مصالحها في تعزيز تضامن القوى السياسية والشعبية البريطانية الأخرى مع هذه الجالية، واتخاذ مواقف إيجابية تجاهها وهو ما يتضح في عدد من القضايا، مثل قضية الإعلامي كيلروي سيلك، حيث نهضت فعاليات بريطانية متعددة للتصدي لأفكاره مثل الكاتب "رولاند وايت" الذي نشر مقالاً في صحيفة "الصنداي تايمز" في ١٨ يناير ٢٠٠٤ دافع فيه عن الحضارة الإسلامية قائلاً: "إن العرب هم الذين علموا الغرب الحروف الهجائية، والأرقام الحسابية، وأمورًا فلكية ورياضية وطبية متعددة وذلك على يد بن الهيثم، وبن حيان، والكثيرين غيرهما، قبل أن يأتي جاليليو ونيوتن" فهذه المواقف تشير إلى أن بريطانيا في حاجة إلى أصوات تشجع على التعايش السلمي وتروج للتسامح بين الجاليات وتقيم جسور التفاهم بين كافة الحضارات والأديان، وهو مؤشر جيد يصب في مصلحة الجالية الإسلامية على المدى البعيد شريطة التحرك بأسلوب إيجابي وقانوني سليم.

ويدعم نفس الاتجاه التطورات الأخيرة الآتية:

أ . تأسيس جمعية "أصدقاء الإسلام" المستقلة في شهر يوليو ٢٠٠٢، والتي انضم إليها نحو ٦٩ نائبًا من البرلمان البريطاني من كافة الأحزاب السياسية في البلاد، حيث جاء تأسيس هذه الجمعية بهدف إيجاد آلية محددة للنقاش تطرح فيه قضايا الجالية الإسلامية في بريطانيا مثل التعليم والإسكان والعناية الطبية وفرص العمل على صناع القرار في بريطانيا، كما أن هذه الجمعية أوجدت قناة اتصال بين هذه الجالية والبرلمان البريطاني وهو أمر من شأنه تأمين الحماية التشريعية للمسلمين والدفاع عن مصالحهم، وكذلك انعقاد مؤتمر التأسيس "للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" في العاصمة البريطانية يوم

ويصب في نفس الاتجاه افتتاح مركز لندن الإسلامي في شهر يوليو ٢٠٠٤ والذي يعد الأكبر من نوعه في غرب أوروبا، حيث يتألف مبنى المركز من ستة طوابق ويتسع لنحو عشرة آلاف مصل، وبه مكتبة وحضانة أطفال وقاعات ومؤتمرات وصالة تدريب رياضية وحجرات دراسة ومساكن وخدمات اجتماعية.

ويعتبر المركز توسعًا أضيف إلى مسجد شرق لندن الذي تستخدمه الجالية المسلمة في بريطانيا منذ أكثر من قرن، وقد تكلف المركز نحو ١٨ مليون جنيه إسترليني، حيث تبرع أعضاء الجالية بنحو ٤ ملايين جنيه وشارك في تمويله صندوق التنمية الأوروبي وبلدية تاور هاملتس وهيئة شورستان وهيئة تنمية لندن، ويهدف إلى تعليم النساء والشباب مهارات وظيفية وكيفية تحقيق التوازن بين العمل وبين الواجبات المنزلية، وتحسين مستوى التفاهم بين المسلمين وأبناء الديانات الأخرى في المجتمع، كما سيسهم مركز لندن الإسلامي في تعزيز سمعة العاصمة البريطانية كمدينة عالمية ومتنوعة. تجدر

ب . وجود مؤشرات متعددة تفيد أن الحكومة البريطانية ستعمل على إنصاف المسلمين وتحسين أوضاعهم، حيث ذكرت "صنداي تليجراف" يوم ٣٠ مايو ٢٠٠٤ أن الحكومة لديها نية في سن قوانين تعتبر التمييز ضد المسلمين مخالفة يعاقب عليها القانون وأن هذه الحكومة باتت تشعر بأهمية متزايدة للحاجة إلى تعزيز التعاون مع المسلمين المعتدلين لمواجهة ظاهرة الإرهاب الإسلامي، وقالت الصحيفة إن التحدي الأساسي أمام الحكومة والمجتمع البريطاني هو كيفية التوفيق بين حماية الشعب من خلال تعقب الإرهابيين المشتبه بهم من دون التحامل على المجتمع المسلم، لأن مثل هذا التحامل ربما يدفع بعض المسلمين إلى الارتماء في أحضان شبكة القاعدة، وقد أعلنت الحكومة البريطانية بالفعل عن خطط جديدة لإصدار تشريع يحرم أعمال التحريض على الكراهية الدينية، ويمنع بعض المتطرفين السياسيين والدينيين في المجتمع البريطاني من استغلال مخاوف الناس لإثارة مشاعر الاستياء والنقمة أو الأفكار الاعتباطية المتعصبة ضد جماعات أو قطاعات معينة في المجتمع، ومن ضمن المقترحات التي شملها هذا القانون والتي أعلن عنها وزير الداخلية ديفيد بلانكيت أمام معهد أبحاث السياسة العامة البريطاني في بداية شهر يوليو ٢٠٠٤ استخدام كلمة الدينية بدلاً من العنصرية في تصنيف التحريض والكراهية، وتعد هذه الخطط غير جديدة فقد سبقتها محاولة أخرى جرت مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في إطار أوسع شمل كثيرًا من القوانين لمكافحة الإرهاب، إلا أن الحكومة البريطانية تخلت عن هذه الفكرة بسبب عدم حصول القانون المقترح على التأييد الكافي في مجلس اللوردات، وتأمل هذه الحكومة أن تحظى الفكرة بمزيد من التأييد

ويبدو أن الحكومة البريطانية وجدت نفسها في ظل المناخ الدولي الحالي مضطرة إلى التفاعل بحزم مع التطرف والتحريض والعنصرية، إذا ما رغبت في خلق شعور شامل بالهوية والانتماء لدى كل قطاعات المجتمع البريطاني، وذلك عبر سن تشريع يجرم التحريض والكراهية، وقد اختلفت المواقف تجاه هذا القانون، حيث رحبت المنظمات الإسلامية بالقانون، لأنه يسد الثغرات التي تحاول جماعات اليمين المتطرف استغلالها والتحايل على القوانين الموجودة والتي أدت إلى انتشار الكثير من مشاعر الارتياب ضد الإسلام، ويرى زعماء الجالية المسلمة أن فاعلية القانون الجديد ستتوقف على عملية المتابعة القانونية لجماعات اليمين المتطرف، وأن يؤدي القانون إلى نوع من الرقابة الذاتية، بحيث لا تقدم تلك الجماعات المتطرفة على استخدام لغة عدائية ضد المسلمين، إلا أن بعض أعضاء الجالية المسلمة يخشون من أن يؤثر هذا القانون على حقهم في التعبير عن الرأي.

كما حظي مشروع القانون الجديد بتأييد قطاع محدود في المجتمع البريطاني والذي يرى أن الوقت قد حان لتعديل وتعيين القوانين البريطانية لجعلها أكثر ملاءمة للتطورات التي لحقت بالواقع الاجتماعي للمجتمع، وذلك بضم عناصر الهوية الدينية وجعلها أساسًا للمتابعة القانونية لكل من يحث على الكراهية الدينية، خاصة أن القانون الحالي تشوبه ثغرات تتضح في عدم

وفي المقابل لا يحظى القانون المقترح بالرضا على الصعيد السياسي، حيث يرى العديد من السياسيين منهم اللورد "حوثابي" أحد أعضاء حزب العمال أن هناك ما يكفي من القوانين المناسبة لحماية جميع أفراد المجتمع من الاعتداءات اللفظية والبدنية بدافع الكراهية الدينية، وأن إقرار هذا القانون ربما يساء استعماله من قبل العناصر الأصولية، مما سيؤدي إلى تقييد حرية التعبير وحرية انتقاد المشروع لبعض الجوانب الدينية، كما عارض حزب المحافظين القانون بحجة أنه يقيد الحريات المدنية ولن يفيد سوى في إعطاء المحامين المزيد من فرص التربح.

فيما تعرض القانون لانتقادات كثيرة من جانب الصحف، ففي مقال نشرته الواشنطن تايمز يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٣، اعتبر الكاتب وسيلي برودن أن تعريف الكراهية والقضاء عليها من خلال القانون أمر صعب، حيث ينبغي أن تكون جميع الأديان مسرحًا مفتوحًا لحرية النقد بما في ذلك اليهودية والمسيحية والإسلام، مادام الأمر لا يتضمن استخدام العنف، مشيرًا إلى أن المسلمين الراديكاليين في بريطانيا والذين جاء بعضهم من بلاد "تفرض" الإيمان بقوة القانون، قد أصيبوا بالصدمة من انتشار حرية التعبير في بريطانيا، ولذلك يطالبون بوضع حد لهذا الأمر، ورأى الكاتب أن السياسيين في بريطانيا مثل غيرهم في أي مكان في العالم يسعون دائمًا وراء مجموعة جديدة من الناخبين الساخطين كي يظهروا أمامهم فروض الطاعة والاحترام، ولذلك فإن القانون المقترح الذي طالب به المسلمون بدا أمرًا يسيرًا يحقق هذا الهدف، مضيفًا: "رغم أن القانون الجديد لا يضع تعريفًا محددًا لما يمكن أن يكون تحريضًا وكراهية، فإن رجال الكنيسة والمعلقين يعتقدون أن المسلمين الأصليين سينظرون للأمر من وجهة نظرهم الخاصة، فعلى سبيل المثال طالب الاتحاد

كما اعتبر الكاتب مارك ستين في مقال نشرته صحيفة الديلي تليجراف يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٤ أن الإسلام يثير بطبيعته قضايا لا تثيرها ديانات أخرى، وأن القانون الجديد سيزيد من حجم الخلافات في المجتمع البريطاني، وفي نفس السياق رأت الجارديان يوم ٩ يوليو ٢٠٠٤ أن القانون لا يمكن أن يفرض القوانين الإسلامية أو غيرها على سلوك أي مواطن بريطاني ولن يقضي على الكراهية الدينية، بل سيؤدي فقط إلى تقييد الحريات في بريطانيا، فيما جاءت الانتقادات التي وجهتها صحيفة صنداي تليجراف أشد وأعنف، حيث اعتبر الكاتب ويل كمبينس في مقال نشرته الصحيفة يوم ١١ يوليو ٢٠٠٤ أن المجتمع الذي لا يمكن لأحد فيه أن ينتقد دين وعقيدة الآخرين سيصبح مجتمعًا منغلقًا، لقد دمر العالم الإسلامي اقتصاديًا وفكريًا بسبب وضعه الدين بعيدًا عن متناول أي انتقاد، والآن وباسم المسلمين الأجانب يريد حزب العمال أن يأتي بهذه الكارثة إلى المجتمع البريطاني.

ج . تراجع بعض من أساء للإسلام والمسلمين عن آرائهم بفضل جهود الجالية المسلمة في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال اعتذر اللورد جورج كيري أسقف كنيسة كانتربري السابق عن تصريحاته التي انتقد فيها الثقافة الإسلامية السابق الإشارة إليها، واتهم المجتمعات الإسلامية بأنها فاشستية علاوة على انتقاده القيادات المسلمة بزعم عدم إدانتها من يقومون بالتفجيرات التي سماها بالإرهابية، حيث أكد في المحاضرة السنوية السابعة لمؤسسة "سيترنبرج"، والتي عقدت في جامعة "ليشستر" يوم ١٢ مايو ٢٠٠٤ " أن غالبية المسلمين ليسوا إرهابيين بل هم أناس يأملون أن يعيشوا في سلام مع جيرانهم، كما أن الإسلام يقدم إسهامًا حضاريًا هامًا للإنسانية وله الحق في أن يلقى الاحترام والتقدير"، لافتا: "أن فكرة صدام الحضارات غير واقعية وتلعب دورًا سلبيًا بشأن تعزيز

١. تعظيم الاستفادة من انفتاح وسائل الإعلام البريطانية في إظهار صورة الإسلام الحقيقية أمام الرأي العام البريطاني والرد على أي محاولات مغرضة لتشويه هذه الصورة.

٢. دعم صور التعاون والتنسيق بين كافة المنظمات والجمعيات الإسلامية في بريطانيا عبر استراتيجية واضحة تستهدف تحسين أوضاع المسلمين والدفاع عن حقوقهم.

٣. تفعيل التعاون مع المؤسسات الدينية الكبيرة في العالم الإسلامي وكذلك مع المؤسسات العربية والإسلامية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الدفاع عن الإسلام وقضايا المسلمين، وكذلك تفعيل التعاون مع المنظمات الإسلامية الأخرى في أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا للوقوف على التحديات وتحديد أفضل سبل التصدي لها.

٤. احترام القوانين وتعميق الاندماج في المجتمع مع المحافظة على الهوية الإسلامية، والعمل على تقديم صورة إيجابية عن المسلم الملتزم بمبادئ دينه والمتفاعل مع المتغيرات من حوله.

٥. تعزيز التضامن مع القوى السياسية والشعبية والمنظمات غير الحكومية في بريطانيا بهدف التصدي لمحاولات التشويه التي تقوم بها بعض الجهات، خاصة اللوبي اليهودي القوي هناك.

خاتمة:

يعود اختيار بريطانيا كدراسة حالة بالنسبة لأوضاع الجاليات الإسلامية في الغرب وتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب على هذه الأوضاع إلى التنوع العرقي للمسلمين في بريطانيا والخصوصية التي يتمتع بها هذا البلد فيما يخص القضايا الإسلامية المطروحة باعتبارها الدولة الأقرب إلى الولايات المتحدة فيما يعرف بالحرب على الإرهاب والصراع العربي – الإسرائيلي والعراق.

ويشير تاريخ الجالية الإسلامية في بريطانيا إلى قدم نزوح المسلمين إليها بداية من القرن السابع عشر عندما استقر عدد من البحارة القادمين من شبه القارة الهندية والعاملين في شركة الهند البريطانية في عدة مدن ساحلية في بريطانيا، في حين جاءت موجات أخرى من المهاجرين بعد افتتاح قناة السويس وبعد الحرب العالمية الثانية حتى وصل عددهم حاليًا إلى نحو مليوني مسلم ينتشرون في معظم المدن البريطانية.

وقد مرت أوضاع الجالية الإسلامية في بريطانيا بمراحل متعددة اتسمت كل منها بملامح بارزة عكست التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت عليها، ففي البداية ركز المسلمون على بناء المساجد والمدارس ثم توجهوا بعد ذلك إلى إنشاء المؤسسات الإسلامية بهدف توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لإخوانهم المهاجرين، فيما دفعت عدة أحداث مثل بروز التيارات اليمينية المتطرفة وحادثة سلمان رشدي فضلاً عما لحق بالجالية من تطورات، دفعت إلى الدخول في مرحلة الوعي بالهوية والمصالح المشتركة كجماعة واحدة منذ أواخر الثمانينيات في القرن الماضي.

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتمثل علامة بارزة في أوضاع المسلمين في بريطانيا؛ حيث عززت هذه الأحداث من انتشار ظاهرة "الإسلاموفوبيا"، وساندت الاتجاه نحو التفاف الجالية الإسلامية حول هويتها وتنظيم صفوفها، خاصة مع إصرار بعض وسائل الإعلام البريطانية، التي يسيطر على معظمها اللوبي الصهيوني على تعميق أزمة عدم الثقة إزاء

وأدت مشاركة بريطانيا في الحرب الأمريكية على العراق إلى حدوث تطور مهم وتحول نوعي في وعي وأنشطة الجالية الإسلامية في بريطانيا، حيث أدى الموقف الشعبي الواسع والمناهض للحرب إلى انخراط أفراد الجالية في الشأن العام ولعب دور ملحوظ في تنظيم وتعبئة الحركة الشعبية المناهضة لمشاركة بريطانيا في الحرب، وقد كشف هذا الموقف الإيجابي للجالية أنه يجب العمل على تدعيم التعاون والتنسيق بين التنظيمات الإسلامية العاملة في بريطانيا وغيرها من الدول الغربية والالتزام بالقوانين واستثمار الانفتاح الإعلامي الحالي لشرح وجهة نظر المسلمين في القضايا المطروحة.

المراجع

١- غضب الإسلام وكبرياء المسلمين، سمير الجمل ، مؤسسة الطوبجي للتجارة والنشر.

٢- التهديد الإسلامي.. خرافة أم حقيقة، ترجمة، د. قاسم عبده قاسم، تأليف جون ل. إسبوزيتو، دار الشروق.

٣- صناعة العداء للإسلام، رجب البنا، دار المعارف.

٤- مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٦، إبريل ٢٠٠٤.

٥- مجلة شؤون خليجية، العدد ٣٢، يناير ٢٠٠٣.

٦- مجلة شؤون خليجية ، العدد ٢٨، يناير ٢٠٠٢.

٧- صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/١٢/١٢، ٢٠٠٢/٢/٢، ٢٠٠٣/٦/١٠، ٢٠٠٤/٧/١٤.

٨- صحيفة الحياة، ٢٠٠٢/٤/١٩، ٢٠٠٤/٧/١٦، ٢٠٠٤/٧/٢٢.

٩- نشرة إيلاف على الإنترنت، ٢٠٠١/١٢/٢٢، ٢٠٠٤/٧/٢٦.

١٠-الأهرام، ٢٠٠٢/٥/٤، ١٠ ،١١، ١٢، ٢٠٠٤/٦/١٣، ٢٠٠٤/٧/٢٥.

١١-القدس، ٢٠٠٢/٥/٢٥، ١٠، ١١، ١٢/ ٢٠٠٤/٦.

١٢-الوطن العمانية، ٢٠٠٤/٦/١٣.

١٣-صحيفة واشنطن بوست، ٢٠٠٣/٧/٢٨.

١٤-صحيفة واشنطن تايمز، ٢٠٠٣/٧/٢٨، ٢٠٠٤/٧/١٩، ٢٠٠٤/٧/٢٠.

١٥-صحيفة "صنداي إكسبريس" ٢٠٠٤/١/١٨.

١٦-صحيفة الأوبزرفر، ٢٠٠٢/١/١٣، ٢٠٠٤/٥/٣٠ ، ٢٠٠٤/٦/٣، ٢٠٠٤/٧/١١.

١٧-صحيفة الإندبندنت، ٢٠٠٤/٦/٣، ٢٠٠٤/٧/١٢، ٢٠٠٤/٧/٢٧.

١٨-صحيفة الديلي تليجراف، ٢٠٠٢/١/١٥، ٢٠٠٤/٧/١٣، ٢٠٠٤/٧/٢٦.

١٩-مسح المواطنة- وزارة الحارجية البريطانية ٢٠٠١.

٢٠-صحيفة صنداي تليجراف، ٢٠٠٤/٥/٣٠، ١٨، ٢٠٠٤/٧/١١.

٢١-صحيفة ذي هندو، ٢٠٠٤/٥/٣٠.
٢٢- صحيفة التايمز،٢٣، ٢٤، ٢٠٠٤/٧/٢٧.
٢٣-صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٤/٦/١٠.
٢٤-صحيفة صنداي تايمز، ٢٠٠٤/٦/١٢، ٢٠٠٤/٧/١٣,١١.
٢٥-إذاعة ذي ويسترن ميل، ٢٠٠٤/٦/١٢.
٢٦-إذاعة ذي جلوسيستر شاير سيتيزن، ٢٠٠٤/٦/١٢.
٢٧- كمون جراوند نيوز سرفيس.
٢٨-ذي نيوز، ٢٠٠٤/٧/٢٥.
٢٩-بي بي سي، ٢٠٠٤/٦/٣.
٣٠- بي إيه نيوز، ٢٠٠٤/٦/١٢.
٣١-صنداي تليجراف، ٢٠٠٤/٧/٢٥.
٣٢-الجارديان البريطانية، أعداد: ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، ٧ يوليو ٢٠٠١، ١٢ ديسمبر ٢٠٠١، ١٧ يونيو ٢٠٠٢، ١٩ يونيه ٢٠٠٢، ٥ ديسمبر ٢٠٠٢، ٢٦ مايو ٢٠٠٤، ٢٠٠٤/٧/٩، ٢٠٠٤/٧/١٠، ٢٠٠٤/٧/١٣.

مواقع على شبكة الإنترنت:

32- Muslims in Britain, www.salaam.com.

33- The Muslim Council of Britain www.mcb.org.u

34- www.statistics.gov.uk

35- www.salaam.co.uk

36- http://ams.uk.net/

37- http://www-ife-webstar.co.uk/

38- local. gov.uk

39- Direct . Gov.